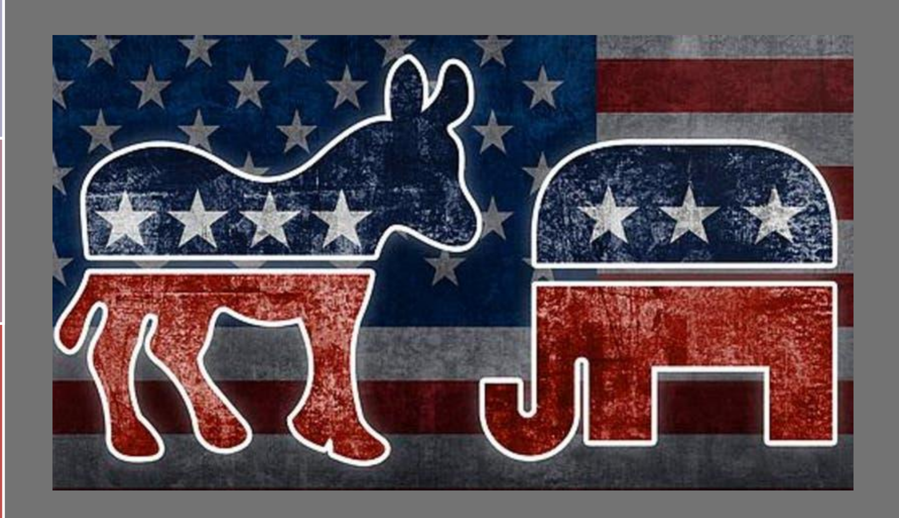
الأحزاب السياسية
في
الولايات المتحدة الامريكية

مقارنة بين الحزبين : الجمهوري والديموقراطي



تاليف

مروان سمور

الأحزاب السياسية

في

الولايات المتحدة الأمريكية

مقارنة بين الحزبين : الجمهوري والديموقراطي

تاليف

مروان سمور

الى روح ابي

الى امي الحبيبة

الى جميع من احبهم

الى وطني الجميل

اهدي هذا الكتاب

مقدمة

تُعد الأحزاب في الولايات المتحدة الامريكية ذات طابع خاص، عكس ما هو سائد من أحزاب سياسية في اوربا ، سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو الآيديولوجية العقائدية وحتى من حيث النشأة والتكوين. فلم يكن واضعو دستور الولايات المتحدة في عام 1787 على قناعة بأنه سيكون للأحزاب السياسية دور مهم في النظام السياسي الأمريكي، حيث سعى هؤلاء من خلال وضع ترتيبات دستورية متنوعة مثل فصل السلطات، والضوابط والتوازنات، والنظام الفدرالي، والإنتخاب غير المباشر لرئيس الجمهورية من قبل هيئة إنتخابية الى عزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والفئات .

يعتبر الجمهوريون والديمقراطيون الحزبين الرئيسيين والتاريخيين أكبر الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة ، وبعد كل انتخابات ، تشغلان مقاعد الأغلبية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ وكذلك أكبر عدد من المحافظين. ، إلا أن لديهم بعض الاختلافات الواضحة التي تظهر في منهجهم وسياساتهم وتاريخهم. هذه الاختلافات هي في الأساس مسارات أيديولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية . وتعتمد الاختلافات بين الطرفين على موقف الأغلبية .

ان الديمقراطيون والجمهوريون هم أعضاء الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، حتى بعدما أصبحت الأحزاب المعتدلة والبديلة في الآونة الأخيرة أكثر حضوراً، فانه لا يزال الديمقراطيون والجمهوريون أكبر حزبين تاريخيين يحتفظان بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب .

ويقوم كل من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة بصورة روتينية بالمصادقة على برنامج سياسي خلال مؤتمرهما الخاص الذي يقام كل أربع سنوات، والغرض من ذلك تأطير

مبادئهم وأهدافهم .حيث صادق الجمهوريون خلال مؤتمر حزبهم نهاية شهر أغسطس/آب عام 2012 ، على برنامج سياسي يركز على السعي لمنع الإجهاض في جميع حالاته ومنع زواج المثليين، وخفض الضرائب من أجل تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وإعادة تصميم نظام التأمين الطبي ليعتمد على الكوبونات . ومن جانب آخر، فقد صادق مندوبو الحزب الديموقراطي أثناء مؤتمر الحزب في مطلع سبتمبر/أيلول عام 2012 على برنامج سياسي للانتخابات القادمة، وكان أهم معالمه رفع الضرائب على الأميركيين الأغنياء، ودعم زواج المثليين، ودعم حق الإجهاض، والبناء على القانون الجديد للرعاية الصحية الذي أقره الرئيس أوباما .

نشأة النظام الحزبي في الولايات المتحدة

الحزب كمفهوم في الولايات المتحدة يختلف عن مفهوم الحزب في العالم كونه " جهاز يقوم بتسمية مرشحيه للوظائف الرسمية في الحكم، ويقوم بإدارة الحملات الإنتخابية لإختيار الرئيس الأمريكي وأعضاء السلطة التشريعية . "

تعود بدايات النظام الحزبي في الولايات المتحدة الى فترة الصراع في المستعمرات في مرحلة ما قبل الإستقلال عام 1776 بين المؤيدين للمصالح البريطانية والذين عُرفوا بالمحافظين، وبين أنصار الحكم الذاتي وسموا بالأحرار. وبعد الإستقلال ظهر الصراع بين الإتحاديين ومعارضيهم المنادين بالحكم الذاتي.

وفي فترة الرئاسة الاولى لجورج واشنطن برز الصراع بشكل تحزب حين تزعم ألسكندر هاملتون ومعه جورج واشنطن الإتجاه نحو الإتحادية (أي المركزية الفيدرالية) لحماية أصحاب الملاك، في حين تزعم توماس جيفرسون (مؤسس الحزب الجمهوري القديم الذي سُمي بالديمقراطي عام 1828 وبقي حتى الآن) الإتجاه المعارض للإتحادية، والمؤكد على أنصار حقوق الفرد، وتحول حزب واشنطن وهاملتون الداعي الى الإتحادية عام 1830 الى حزب الأحرار وتغير إسمه في عام 1854 الى الحزب الجمهوري.

فالأحزاب السياسية لم تكن قد ظهرت في الولايات المتحدة عند صياغة الدستور وإقراره في أواخر القرن الثامن عشر، فقد تشكلت الأحزاب السياسية بعد ممارسة الحكومة أعمالها وكنتيجة للسياسات التي إتبعها الرئيس الامريكي الأول جورج واشنطن. حيث عدّ البعض إن عدم الإشارة الى الأحزاب السياسية يًعد ثغرة في الدستور الامريكي، في حين فسر البعض الآخر ذلك بإفتراض إن الأحزاب السياسية مرتبطة بالمشاحنات

والخداع والمآرب الشخصية أكثر من إرتباطها بالإتحاد والمسؤولية ، حيث كان الآباء المؤسسون تواقون لتقوية وبناء الإتحاد الجديد ، وبالتالي لم يوافقوا على مثل هذه المؤثرات المضُعفة كالأحزاب السياسية.

خصائص النظام الحزبي في الولايات المتحدة

إن تصنيف النظام الحزبي في الولايات المتحدة بكونه ثنائي جعلته يتميز بعدة خصائص تتمثل بما يلي:

1. إنه نظام يعتمد إحتكار الحكم من قبل حزبين رئيسيين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وإن وجود أحزاب أخرى لا يعني تهديدها لمستقبل الحزبين الكبيرين والتأثير على فاعليتهما لمدة تزيد عن الأربع سنوات.

2. ثمة لامركزية لدى الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة ، فمن جهة نجد إن الأحزاب الامريكية ليس لها تنظيم يسمح لأي شخص أو رئاسة حزبية أن تفرض وجهة نظرها على أعضاء الحزب، فقد يقترح الرئيس تشريعاً يعارضه أعضاء حزبه في الكونغرس، فضلاً عن ذلك لا يملك رؤوساء الأحزاب في الكونغرس حق تقييد آراء أعضائه.

ومن جهة اخرى فإن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة أصبحت تعرف تعددية على مستوى كل حزب تماثل عدد الولايات، بمعنى آخر إن كل فرع للحزب الديمقراطي في الولايات هو بمثابة حزب مستقل، فالحزب الديمقراطي في ولاية مسيسيبي مثلاً يختلف عن الحزب الديمقراطي في ولاية نيويورك، لذلك يرى البعض بوجود(50) حزباً ديمقراطياً و(50) حزباً جمهورياً تقريباً، وذلك بسبب عدم وجود سلطة إتحادية للأحزاب، فاللجنة القومية التي ترأس الحزب ليس لها سلطة على الأحزاب في الولايات

.

3. عدم ثقة الناخبين بالأحزاب السياسية، حيث تعتبر من المكونات الأساسية المتأصلة في الثقافة المدنية الأمريكية. فتبني الإنتخاب التمهيدي المباشر لإختيار المرشحين للكونغرس وللولايات في وقت مبكر من القرن العشرين والإنتشار الواسع النطاق لنظام الإنتخابات التمهيدية الرئاسية التي أصبحت العامل المقرر في الترشيحات الرئاسية، يُعبر عن مشاعر عدم ثقة الجمهور بالأحزاب، فالأمريكيون لا يشعرون بالإرتياح تجاه ممارسة زعماء المنظمات الحزبية سلطة كبيرة على حكومتهم.

4. ضعف الإلتزام الحزبي لدى الكثير من الأمريكيين، فالولاءات المحلية للنواب ليست قائمة دائماً على أُسس حزبية، بل تقوم الى حدٍ بعيد على أُسس شخصية، فضلاً عن وجود شريحة مهمة من الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين، حيث أصبحت الإنتخابات الامريكية تتمحور أساساً حول المرشح لا الحزب، ومن ثم فإن تقاسم سيطرة الحزبين على الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة بات أمراً شائعاً في الحكومة القومية وحكومات الولايات الخمسين.

5. غياب الآيديولوجية الواضحة، فالأحزاب الامريكية لا ترتكز على أي قاعدة آيديولوجية أو إجتماعية، وإنها تحتوي على عناصر وعقائد متنافرة تماماً، وإنها تركز إهتمامها في الأساس على الفوز في الإنتخابات والإستيلاء على المراكز الإدارية والسياسية، ولتعيين المرشحين للإنتخابات الأولية التي لها أهمية أعظم من أهمية الإقتراع الفعلي، فرغم كون الولايات المتحدة دولة صناعية إلا إنها تفتقر الى أي حزب إشتراكي أو حزب عمالي. وبما ان الأحزاب هي إنعكاس لواقع إجتماعي معين، إلا إن كلا الحزبين يسعى الى تحقيق أهدافه بمعزل عن الطبقة الإجتماعية والصراع الطبقي حيث (لا يوجد حزب طبقات في أمريكا). فضلاً عن تبنيها مواقف وسطية وإظهارها لمستويات عالية من المرونة السياسية فهي لا تفترض إنضباطية عالية في التصويت(كما

في بريطانيا) من قبل نواب الحزب، فكل عضو برلماني له الحق في التصويت دون الرجوع الى حزبه، الأمر الذي مكن الجمهوريين والديمقراطيين من إجازة وجود تنوع كبير في داخل صفوفهم، كما ساهم أيضاً في تعزيز قدرتهم على إستيعاب الأحزاب الثالثة وحركات الإحتجاج لدى حدوثها.

6. إن صنع القرارات الحكومية لا تقررها السياسة الداخلية للحزب، لأن الأحزاب لا يمكن إعتبارها أحزاب حاكمة، فالرئيس يظهر في أغلب الأحيان غير مرتبط بالإعتبارات الحزبية عندما يعين مساعديه في الوظائف الحكومية.

7. رغم تماثل وظائف الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلا أن هناك بعض الإختلافات بينهما، فالحزب الجمهوري يمثل كل من الضواحي والمدن الصغرى والفلاحين والحرفيين والإداريين والمحترفين وكبار السن، كما يمثل غالبية البروتستانت، وهو حزب الطبقات العليا(المهاجرين ذوي الإصول الأنكلو سكسونية، أصحاب رؤوس الأموال والبنوك والشركات الكبرى والضباط وأصحاب العقارات) كونهم يؤمنون بالقوة والحزم السياسي والتنافس الحر المدعوم بقوة السلاح وتطرفهم للعنصر الأنكلوسكسوني وتميزه عن الأقوام الاخرى، ولهذا فهو يمثل حزب الشمال الغني الذي يتخذ من الفيل شعاراً له لإبراز قوته. وقد إشتهر الحزب الجمهوري بسياسته التي تهدف الى تشجيع المشروعات الخاصة وفرض التعريفة الكمركية على البضائع الأجنبية المستوردة، وإعطاء الحقوق للولايات بدلاً من المركزية الدستورية. أما الحزب الديمقراطي فهو يمثل المدن الكبيرة وإتحاد العمل والعمال الأمريكيين السود والشباب الأمريكي، كما يضم المحافظين في الولايات الجنوبية وأنصار التفرقة العنصرية من البيض، ويتوجه الحزب الديمقراطي في خطابه السياسي الى الطبقات والأقليات كالسود والمهاجرين وجماهير النساء والعمال والأقلية اليهودية، وهو من

الناحية الأثنية يحظى بدعم الكاثوليك، ويتخذ من رسم الحمار شعار له رمزاً للتواضع والجد.

فضلاً عن ذلك فقد عرفت بعض الولايات الامريكية نظام الحزب الواحد والسبب في ذلك ليس لإنعدام الأحزاب، وإنما لثبات الولاء في تلك الولاية لحزب دون آخر، وإقتصار الإختلاف على المرشحين فقط للحزب نفسه مما يفقدها مسألة تقرير موقفها في كل من الإنتخابات الرئاسية على حدة. كما شهدت الحياة السياسية الامريكية ظاهرة الحزب المستقل الذي يجد تفسيره أما برفض المشاركة في اللعبة الخطيرة لسياسة الحزبين من قبل الناخبين، والميل نحو المرشح المستقل بصورة وقتية إرتدادية تتبلور في الإنتخابات الرئاسية. أو الإنشقاق عن أحد الأحزاب الكبيرة، كما حصل في حالة المرشح المنشق من الحزب الجمهوري جون أندرسون في إنتخابات الرئاسة عام 1980، حيث خاض معركة الإنتخابات التمهيدية داخل الحزب الجمهوري، ثم أعلن في 3 نيسان 1980 عن رفضه إكمال الإنتخابات وترشيح نفسه مستقلاً في الإنتخابات النهائية. كذلك شهدت إنتخابات عام 2006 حالة مماثلة عندما رفض الحزب الديمقراطي ترشيح جوزيف ليبرمان بسبب تأييده لسياسة الرئيس جورج دبليو بوش في الحرب على العراق، فقدم ليبرمان ترشيحه كمستقل وفاز بمقعد في مجلس الشيوخ. أو قد يبرز الحزب المستقل بسبب القدرة المالية العالية المتاحة لأحد المرشحين في كسب الأصوات وتوظيف الوسائل الدعائية وجماعات الضغط والمصالح لصالحه.

مما تقدم نجد إن النظام الحزبي في الولايات المتحدة هو نظام ثنائي من خلال تداول السلطة بين حزبين رئيسيين، حيث يسيطر الجمهوريون والديمقراطيون على السياسات الإنتخابية منذ الستينيات من القرن التاسع عشر، وعدم تحول هذا النظام الى نظام

التعددية الحزبية برغم كون المجتمع الأمريكي يتسم بطابع المتناقضات بسبب تركيبه السياسي والديني والإقتصادي.

ومهما يكن مرشح الحزب الذي يصل الى الرئاسة ، فلا يوجد أي تمايز بين إدارة الحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يتعلق بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية إلا بما هو متصل بالطابع الشخصي للرئيس الامريكي، إذ أن طابع الحياة السياسية الامريكية لا يدور حول المبادئ بالدرجة الاولى، وإنما حول طريقة تطبيق تلك المبادئ في إدارة شؤون الدولة ، ومن ثم فالفوارق بين الحزبين تبقى تركيبية وليست فكرية.

مع ذلك لا بُد من الإشارة الى إن للأحزاب الثالثة وفئة المستقلين تأثير رئيسي على نتائج الإنتخابات، حيث ينصب تركيز الحزبين الجمهوري والديمقراطي على فئة المستقلين من القوة الإنتخابية. فعدد الذين ليس لهم إنتماءات حزبية أو المستقلين يزداد عاماً بعد عام في الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن الحزب الذي يتبنى برنامجاً إنتخابياً يراعي فيه مصالح وإتجاهات المستقلين والأحزاب الاخرى سيؤمن الى حدٍ كبير فرصة النجاح أو الفوز في الإنتخابات، خاصةً وإن المستقلين في الولايات المتحدة يشكلون في الوقت الحالي نسبة 25 الى30٪ من الناخبين. علماً إنه ومنذ تسعينيات القرن الماضي ظهرت رغبة كبيرة لدى الأمريكيين لفكرة وجود حزب ثالث على مستوى النظام الحزبي الأمريكي، ففي فترة إنتخابات عام 2000 وجد إستطلاع للرأي العام إن 67٪ من الأمريكيين يحبذون ظهور حزب ثالث قوي يكون له مرشحون للرئاسة والكونغرس ولمناصب في الولايات ينافسون مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي"   (5) انتهى الاقتباس .

مراحل تكوين النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية

ان تاريخ الأحزاب السياسية قد مر في الولايات المتحدة الأمريكية بخمس مراحل مختلفة؛ وهي:

المرحلة الأولى في الفترة : **(1824 – 1792)**

والتي كان الحزبين المهيمنين فيها هما الحزب الفيدرالي والحزب الجمهوري، فقد كان يسمى الحزب الجمهوري حينها (الديمقراطي- الجمهوري)، أو «جمهورية جيفرسون»، وذلك نسبةً إلى «توماس جيفرسون»، أحد مؤسسي الحزب. وجاء الحزب الجمهوري إلى الحكم عام 1800 حيث لم يكن حينها الحزب الفيدرالي قادرًا على الحكم والأخذ بزمام الأمور كاملة، ليأتي بعدها الرئيس «جيمس مونرو»؛ ليحكم الوليات المتحدة في الفترة (1816- 1824) لتنتهي المرحلة الأولى من النظام الحزبي في الولايات المتحدة.

المرحلة الثانية: **(1854 -1828)**

تميزت بانقسام الحزب الجمهوري حينها - أو ما كان يسمى الحزب الجمهوري - الديمقراطي - إلى حزبين؛ الحزب الديمقراطي الحديث، والحزب اليميني، بقيادة «هنري كلاي». وقام الديمقراطيون بدعم وتفضيل الرئاسة عن باقي فروع الحكم في الولايات المتحدة، بينما اهتم الحزب اليميني بدعم وتفضيل الكونجرس عن الرئاسة

والحكومة، غير أن هذا الحزب لم يدوم، حيث انهار الحزب اليميني في خمسينات القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة ضعف قيادة الحزب والانقسامات الداخلية.

المرحلة الثالثة: **(1895 -1854)**

من النظام الحزبي في هذه الفترة والتي شهدت إنشاء الحزب الجمهوري المعارض للعبودية، وهو الحزب الجمهوري المعروف باسمه حتى الآن، بالإضافة إلى تبنيه عدد من القضايا والسياسات الاقتصادية مثل الجمارك والبنوك الوطنية، فضلًا عن الانشغال بقضايا مثل الحرب الأهلية الأمريكية، وتعتبر هذه هي الفترة الأولى التي تشهد وجود الحزب الديمقراطي والجمهوري معًا كأكبر حزبين رئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة **(1932 – 1896)**

تشهد هذه المرحلة معارضة واسعة بين الحزبين الرئيسين؛ الديمقراطي والجمهوري، في الفترة بين (1896- 1932)، حيث كان الحزب الجمهوري هو المسيطر في هذه المرحلة، وهو أيضًا الذي وجه انتقادات للديمقراطيين بسبب أزمة 1893، وهي التي تم ترجمتها لاحقًا في فوز الرئيس الجمهوري «ويليام ماكينلي» على المرشح الديمقراطي «ويليام جيننغز بريان» عام. 1896

المرحلة الخامسة : **(1932 - الآن)**

وتمثل الشكل الحالي تقريباً للنظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يوجد حزبان رئيسان؛ الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي، وتتميز هذه الفترة بأن الحزب الجمهوري بدأ يفقد الدعم والتأييد من الشعب الأمريكي، وذلك بعد مرحلة الانهيار الاقتصادي الكبير أو ما يسمى بمرحلة الكساد العظيم عام 1929، ليبدأ الحزب الديمقراطي في الصعود والاستحواذ على السلطة في هذه الفترة " انتهى الاقتباس [*].

[*] حسن محمد الرملي ، مراحل تكوين النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية ، مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة ، 30/03/2017 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/2EEE9wF

الحزبان الرئيسيان في المعادلة السياسية الامريكية

الحزب الجمهوري (بالإنجليزية: Republican Party)، ويُشار إليه أيضًا بوصفه الحزب القديم العظيم (بالإنجليزية: Grand Old Party، واختصارًا: GOP)، هو أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين المعاصرين في الولايات المتحدة، إلى جانب منافسه الرئيس، الحزب الديمقراطي.

تأسس الحزب الجمهوري في عام 1854 على يد معارضي قانون كانساس نبراسكا، فقد نمت شعبية الحزب بسبب معارضته لهذا القانون (كانساس نبراسكا)، اوالذي سمح بانتشار العبودية في بعض الأراضي الأمريكية. والذي ألغى قرار تسوية ميزوري وفتح إقليم كانساس وإقليم نبراسكا لتجارة الرق والقبول مستقبلاً كولايتين متعاطيتين بالرق. وسرعان ما أصبح الحزب الجمهوري المعارض الرئيسي للحزب الديمقراطي المهيمن وحزب اللا أدري الذي حقق شعبية لفترة وجيزة. وقد دعم الحزب ، الليبرالية الكلاسيكية والإصلاح الاقتصادي وعارض انتشار العبودية في البلاد. فقد كان أبراهام لينكون أول رئيس أمريكي من الحزب الجمهوري. وفي عام 1865، تحت قيادة لينكون والكونغرس الجمهوري، حُظرت العبودية في الولايات المتحدة. وقد كان الحزب، على نحو عام، مهيمنًا خلال فترة النظام الحزبي الثالث والنظام الحزبي الرابع.

دعا الجمهوريون إلى التحديث الاقتصادي والاجتماعي. واستنكروا ظاهرة انتشار الرق باعتباره شرًا عظيمًا، لكنهم لم يدعوا إلى إنهائه في الولايات الجنوبية. وقد عُقد الاجتماع العام الأول للحركة العامة المناهضة لنبراسكا، في 20 مارس 1854 في ريبون، ويسكونسن، والذي اقتُرح فيه اسم الحزب. اختير الاسم، إلى حد ما، لتكريم الحزب الجمهوري للرئيس توماس جيفرسون. عُقد أول مؤتمر رسمي للحزب في 6 يوليو 1854 في جاكسون، ميشيغان. وفي المؤتمر الوطني الجمهوري لعام 1856، تبنى الحزب منهاجًا وطنيًا يشدد على معارضة التوسع في الرق إلى أراضي الولايات المتحدة. في حين خسر المرشح الجمهوري جون تشارلز فريمونت الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 1856 أمام منافسه الديمقراطي جيمس بيوكانان، فقد فاز في 11 من أصل 16 ولاية شمالية.

بعد عام 1912، شهد الحزب تحولًا أيديولوجيًا نحو اليمين. ولكن بعد سن قانون الحقوق المدنية لعام 1964 وقانون حقوق التصويت لعام 1965، تغير الجوهر الأساسي للحزب، وأصبحت الولايات الجنوبية أكثر جدارة بالثقة في السياسة الرئاسية. تشمل قاعدة دعم الحزب في القرن الحادي والعشرين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والرجال، وأبناء الجيل الصامت، والأمريكيين البيض، والمسيحيين الإنجيليين .

تتبنى أيديولوجية الحزب الجمهوري في القرن الواحد والعشرين توجه المُحافظة الأمريكيّة، الذي يجمع ما بين السياسات الاقتصادية المُحافظة والقيم الاجتماعية المُحافظة. ويدعم الحزب الجمهوري تخفيض الضرائب، ورأسمالية السوق الحر، وفرض قيود على الهجرة، وزيادة الإنفاق العسكري على القوات المسلحة، وحقوق حيازة وحمل السلاح للأمريكيين، وفرض قيود على الإجهاض والحد من النقابات العمالية،

بالإضافة إلى إلغاء القرارات والمراسيم الحكومية المقيدة ، والسماح للسوق بالعمل بحرية أكبر.

بعد قرار المحكمة العليا عام 1973 في قضية (رو ضد ويد) ، عارض الحزب الجمهوري الإجهاض في برنامجه السياسي المُعلن وقد زادت شعبيته بين الإنجيليين. حيث كان الحزب الجمهوري ملتزمًا بالسياسة الحمائية والرسوم الجمركية عند تأسيسه ، ولكنه أصبح أكثر دعمًا للتجارة الحرة في القرن العشرين.

للولايات المتحدة حتى الآن 19 رئيسًا جمهوريًا في تاريخها (بما في ذلك الرئيس الحالي دونالد ترامب، الذي انتُخب في عام 2016)، وبذلك يُعدّ الحزب الجمهوري الحزب الأكثر انتخابًا لمنصب الرئاسة.

يسيطر الحزب الجمهوري، حتى عام 2020، على الرئاسة، وايضا يمثل الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي، والأغلبية في مناصب حكام الولايات، والأغلبية في الهيئات التشريعية للولايات، و21 ولاية تابعة لحكومة تريفكتا (الحاكم والغرف التشريعية). وقد رُشح خمسة من تسعة قضاة في المحكمة العليا للولايات المتحدة من قبل رؤساء جمهوريين .

الحزب الديموقراطي (بالإنجليزية: Democratic Party) ، هو أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيره (الحزب الجمهوري). ويعدّ الحزب الديمقراطي أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة.

تعود أصول الحزب إلى ما كان يسمى بالحزب الجمهوري- الديموقراطي، الذي تأسس عام 1792 على يد توماس جيفرسون وجيمس ماديسون وغيرهم من معارضي النزعة "الفيدرالية" في السياسة الأمريكية، ثم تشكّل باسمه الحالي تحت قيادة الرئيس

آندرو جاكسون، الذي ناصر مبادئ جيفرسون عند انقسام أعضاء الحزب في عهده (1829 - 1838) .

عرف الحزب بعد ذلك بالفكر المحافظ وارتبط بحماية مؤسسة العبودية قبيل الحرب الأهلية الأمريكية التي نشبت عام 1862 ، وكانت له شعبية كبيرة في الجنوب امتدت من نهاية الحرب إلى السبعينات من القرن العشرين في ظاهرة سميت بالجنوب الصلب، لكنه تحول جذرياً تحت قيادة الرئيس فرانكلين روزفلت عام 1932 فأصبح ممثلاً لتيارات الليبرالية ومناصراً للنقابات العمالية والتدخل الحكومي في الاقتصاد ، ولا زال الحزب مرتبطاً بما يسمى بالأفكار التقدمية إلى اليوم .

واجه الحزب العديد من الأزمات، خصوصا في الستينات، عندما قام بتبني حركة الحقوق المدنية، والمشاكل الناجمة عن حرب فيتنام.

الحزب الديمقراطي تطور من المعارضين للفيدرالية والفصائل التي عارضت السياسات المالية لالكسندر هاملتون في عام 1790 في وقت مبكر. وقد نظم توماس جيفرسون وجيمس ماديسون هذه الفصائل في الحزب الديمقراطي، ويفضل الحزب حقوق الدول والالتزام الصارم بالدستور. وقد صعد الحزب الديمقراطي الجمهوري، إلى السلطة في انتخابات عام 1800 .

انقسم الديمقراطيين حول اختيار خلف للرئيس جيمس بوكانان على طول خطوط الشمالي والجنوبي؛ والفصائل للحزب قدمت مرشحين منفصلين للرئاسة في انتخابات عام 1860 ، والذي اكسب الحزب الجمهوري صعود لافتا في حينه .

وبعد دراساتنا لتاريخ تاسيس الحزبين وفترة نشؤهما وتحولاتهما على مدى هذه السنين الطويلة ، لا بد لنا ان ندرس توجهاتهما ومدى تعارضهما او تقاربهما في بعض وجهات النظر ، والمواقف حول العديد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية،

وفيما يلي سنسلط الضوء على بعض الاختلافات ومدى تطابق وجهات النظر في بعض القضايا :

التاريخ والرموز

ان الحزب الجمهوري –المعروف أيضاً بـGOP أو الحزب القديم الكبير– فمرتبط برمز الفيل الجمهوري. وفي عام 1874 قدم رسام الكاريكاتير (توماس ناست) الفيل في أحد رسوماته وبمرور الوقت أصبح الحيوان القوي والضخم رمزاً للحزب الجمهوري الذي ظهر في عام 1854 ، أي بعد بضع سنوات من نظيره الديمقراطي، لوقف العبودية التي اعتبرت غير دستورية.

في عام 1854 ، قام نشطاء مناهضون للعبودية ووكلاء الحداثة بتأسيس الحزب الجمهوري (الحزب الكبير القديم) ، وأصبح أبراهام لنكولن أول رئيس جمهوري. بدأ الحزب باستخدام رمز الفيل في عام 1874. وعززت رئاسة لينكولن والسياسات والأيديولوجيات الحزب وأعطته أساسًا قويًا. وكان للولايات المتحدة 19 رئيس جمهوري حتى الآن.

يرتبط الحزب الديمقراطي برمز الحمار الديمقراطي الشهير، الذي ظهر للمرة الأولى خلال الحملة الرئاسية للديمقراطي (أندرو جاكسون) عام 1828 ، فبعد أن وصفه منافسه بالحمار، قرر (جاكسون) استخدام صورة الحيوان –التي يعتقد أنها كانت خطوة ذكية وشجاعة– على ملصقات حملته الانتخابية.

أصبح الرمز مشهوراً عندما استخدم رسام الكاريكاتير (توماس ناست) الحمار في الرسوم الكاريكاتورية لإحدى الصحف، وبدأ الحزب الديمقراطي في عام 1828

كفصيل مناهض للفيدرالية ونمى ليصبح أحد القوى السياسية الرئيسية في الولايات المتحدة.

اما الحزب الديمقراطي ، فمن بين الحزبين ، الحزب الديمقراطي أقدم ونشأ من المشاعر المناهضة للفدرالية خلال استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا العظمى. وظهر رمز حمار الحزب خلال حملة أندرو جاكسون عام 1828. الجهاز الحزبي ، واللجان الوطنية الديمقراطية بدأت في عام 1848 ، وخلال الحرب الأهلية ، انقسم هذا الحزب إلى حزبين ، أولئك الذين أيدوا العبودية اليسار وأولئك الذين لم يفعلوا ذلك ، بقوا الظهر. فالحزب الديمقراطي اليوم هو نتيجة للانقسام. حتى الآن ، كان هناك 15 رئيس ديموقراطي.

الجغرافيا والديموغرافيا (الولايات الحمراء والزرقاء)

بسبب التغطية الإعلامية خلال بعض الانتخابات الرئاسية في الماضي، أصبح اللون الأحمر مرتبطاً بالجمهوريين – فمثلاً الولايات الحمراء هي الولايات التي يفوز فيها المرشح الجمهوري للرئاسة – والأزرق بالمرشحين الديمقراطيين.

أصبح الحزب الديمقراطي - الذي كان يهيمن في جنوب شرق الولايات المتحدة - الآن أقوى في الشمال الشرقي ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك على طول ساحل المحيط الهادي وخاصة في كاليفورنيا الساحلية، بما في ذلك هاواي، كما أنّ الديمقراطيين هم أيضا الأقوى في المدن الكبرى.

وفي الفترة الأخيرة، كان المرشحون الديمقراطيون أفضل حالاً في بعض الولايات الجنوبية مثل (فرجينيا) و(أوهايو) و(فلوريدا)، وفي ولايات جبال الروكي لا سيّما (كولورادو) و(مونتانا) و(نيفادا) و(نيو مكسيكو).

جغرافياً، منذ عام 1980 تتواجد قاعدة الجمهوريين [الولايات الحمراء] في الجنوب والغرب وهي الأقوى هناك، غير أنها كانت أضعف في الشمال الشرقي وساحل المحيط الهادئ، ويكمن أقوى تركيز للحزب الجمهوري في النفوذ السياسي في ولايات السهول الكبرى لا سيما (أوكلاهوما) و(كنساس) و(نبراسكا)، وفي ولايات (أيداهو) و(وايومنغ) و(يوتاه) الغربية.

في عام 2008 مالت 35 ولاية لتصبح ديمقراطية وانخفض هذا الرقم إلى 14 ولاية فقط سنة 2014 ثم عاود الارتفاع مجددا إلى 19 ولاية سنة 2017، بالمقابل ارتفع عدد الولايات الجمهورية من 5 ولايات سنة 2008 إلى 21 ولاية سنة 2016، وحددت مؤسسة (غالوب) 15 ولاية غير محددة الميول السياسية، أي أنها لا تتبع أي من الطرفين.

كانت ولاية (وايومنغ) و(داكوتا الشمالية) و(يوتاه) أقوى الولايات الجمهورية سنة 2017، في حين كانت الولايات التي تميل إلى الديمقراطيين أكثر هي (ماساتشوستس) و(ماريلند) و(نيويورك) .

في عام 2016 ، كانت هناك الولايات الحمراء (التي يسيطر عليها الجمهوريون) أكثر من الولايات الزرقاء (التي يسيطر عليها الديمقراطيون). ينتمي معظم الناخبين الشباب إلى الحزب الديمقراطي لأن كبار السن يميلون إلى دعم الحزب الجمهوري. بالنسبة للجنس ، يتلقى الجمهوريون دعماً أكبر من الرجال أكثر من النساء.

يهيمن الديمقراطيون في مناطق شمال شرق منطقة البحيرات العظمى وكذلك ساحل المحيط الهادئ. وتعد ولايات الشمال الشرقي والساحل الغربي وبعض ولايات منطقة البحيرات الكبرى في بعض الولايات الجنوبية مثل أركنساس وفرجينيا وفلوريدا وكذلك حول ولايات روكي ماونت مثل كولورادو ونيو مكسيكو ونيفادا ومونتانا.

يسيطر الجمهوريون على الجنوب والغرب خاصة أيداهو ووايومنج ويوتا ونبراسكا وكنساس وأوكلاهوما.(فتتركز في الجنوب وأجزاء من السهول العظمى وجبال روكي) .

فالحزب الجمهوري يمثل كل من الضواحي والمدن الصغرى والفلاحين والحرفيين والإداريين والمحترفين وكبار السن، كما يمثل غالبية البروتستانت، وهو حزب

الطبقات العليا (المهاجرين ذوي الإصول الأنكلو سكسونية، أصحاب رؤوس الأموال والبنوك والشركات الكبرى والضباط وأصحاب العقارات) كونهم يؤمنون بالقوة والحزم السياسي والتنافس الحر المدعوم بقوة السلاح وتطرفهم للعنصر الأنكلوسكسوني وتميزه عن الأقوام الاخرى، ولهذا فهو يمثل حزب الشمال الغني الذي يتخذ من الفيل شعاراً له لإبراز قوته. وقد إشتهر الحزب الجمهوري بسياسته التي تهدف الى تشجيع المشروعات الخاصة وفرض التعرفة الجمركية على البضائع الأجنبية المستوردة، وإعطاء الحقوق للولايات بدلاً من المركزية الدستورية .

أما الحزب الديمقراطي فهو يمثل المدن الكبيرة وإتحاد العمل والعمال الأمريكيين السود والشباب الأمريكي، كما يضم المحافظين في الولايات الجنوبية وأنصار التفرقة العنصرية من البيض، ويتوجه الحزب الديمقراطي في خطابه السياسي الى الطبقات والأقليات كالسود والمهاجرين وجماهير النساء والعمال والأقلية اليهودية، وهو من الناحية الأثنية يحظى بدعم الكاثوليك، ويتخذ من رسم الحمار شعار له رمزاً للتواضع والجد .

الدعم الانتخابي والدعم المالي في الانتخابات

الحزب الديمقراطي في الغالب يمثل الطبقة المتوسطة، ويحظى بتأييد الأجهزة الإعلامية، والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة، ورجال الفكر والفن، وذوي المهن الرفيعة كالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات .

بينما الحزب الجمهوري يمثل أصحاب رؤوس الأموال، وسيّدات الأعمال، والمؤسسات الصناعية الكبرى، والمصارف والكارتلات النفطية .

الدعم المالي في الانتخابات

الجزب الجمهوري : يدعمه لوبي تصنيع السلاح ولوبي النفط .

الحزب الديمقراطي : إن قطاع الاتصالات والإلكترونيات أكثر ميلا للحزب الديمقراطي .

السياسات الاقتصادية

الجمهوريون يؤكدون على دور الأسواق الحرة والإنجاز الفردي وعلى أنها العوامل الأساسية وراء الازدهار الاقتصادي.ولهذا تحبذ سياسة الحزب عدم التدخل بالاقتصاد وتعمل على تعزيز المسؤولية الشخصية على برامج الرعاية الاجتماعية. ويدعم الحزب ايضا تخفيض الضرائب، و يدعوا الى الاسوق الحرة وبدون اي قيود ، وبرأيه ان : عمل الفرد من العوامل الأساسية وراء الازدهار الاقتصادي، ولذلك يطالب بعدم التدخل في الاقتصاد .

يعتقد الجمهوريون أنه كلما قل تدخل الحكومة كان أفضل، ووفقاً لوجهة نظرهم هذه ، فانه يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليات أقل ويجب ألا تتدخل في المجال الاقتصادي .

فالجمهوريين أشدّ حماسة وتطبيقاً ودعوة إلى الليبرالية الاقتصادية من الديمقراطيين؛ إذ يؤكدون على دور الأسواق الحرة والإنجاز الفردي وعلى أنها العوامل الأساسية وراء الازدهار الاقتصادي، ومن هنا تُحبّذ سياسةُ الحزب عدمَ التدخل بالاقتصاد، وتعمل على تعزيز المسؤولية الشخصية على برامج الرعاية الاجتماعية، ويرفض زيادة الضرائب، ويدعو إلى تقليل الإنفاق الحكومي بدرجات مختلفة، وعلى العموم فإن سياسات الحزب الجمهوري سياسات تركز وتتّجه إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي بمحاربة التضخم، وتبني السياسات التي تحقق ذلك الهدف القومي.

الجمهوريين، وهم عادة المحافظين، من الذين يعارضون الحكومة واسعة النشاط Big Government ، ولا يؤيدون تقييد حركة المشروعات الخاصة، وليسوا متحمسين للبرامج الاجتماعية، كما يفضلون بقاء الضرائب عند مستويات منخفضة خاصة على الأثرياء. وهم يقولون عادة إنهم يؤيدون الحقوق المدنية، لكنهم لا يسعون لإصلاحات في مجال الحقوق المدنية.

وعلى الاتجاه الاخر فالديمقراطيون يرون ان دور الحكومة هو ادارة شؤون الاقتصاد. ومن هذا المنطلق يقولون ان واجبها هو الزام الشركات بعمل «الشيء الصحيح» مثل ضمان دفعها الحد الأدنى للأجور، وضمان ان يتصرف الناس «بالشكل الصحيح» في اموالهم، مثل توفير جزء من اموالهم لمعاشاتهم عند التقاعد.

ويعتقد الديمقراطيون أنه يجب أن يكون للحكومة دور قوي في مساعدة ودعم الأمريكيين، يشمل تدخل الحكومة في المجال العام، ووضع اللوائح التنظيمية للشركات .

يؤمن الديمقراطيون عمومًا بالقيود التجارية لحماية الوظائف الأمريكية بينما ينظر الجمهوريون إلى التجارة الحرة باعتبارها الطريق إلى الأمام. ويريد الديمقراطيون رفع الحد الأدنى للأجور في حين يميل الجمهوريون إلى معارضة زيادة الحد الأدنى للأجور. وأسباب مواقف كل من الطرفين بشأن الحد الأدنى للأجور هو رأيهم في القوى العاملة الأمريكية والشركات التي تعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالمقابل يعتقد الجمهوريون أنه لضمان التقدم الاقتصادي ، ستكون هناك حاجة للشركات للحفاظ على الحد الأدنى للأجور كما هو الحال في حين يعتقد

الديمقراطيون المزيد من المال في أيدي الناس هو أنها مفتاح لمجتمع مزدهر عندما يتعلق الأمر بجانب (جوانب) البرامج الاجتماعية والرعاية الصحية .

فكلا الحزبين يُؤمنون بالليبرالية ، ويسعى الى تطبيقها داخل الولايات المتحدة وخارجها ، فالديمقراطيون يرون أنّ دور الحكومة هو إدارة شؤون الاقتصاد ، وبهذا المنطلق يقولون: إنّ واجبها هو إلزام الشركات بعمل «الشيء الصحيح» مثل ضمان دفعها الحد الأدنى للأجور ، وضمان أن يتصرف الناس «بالشكل الصحيح» في أموالهم ، مثل توفير جزء من اموالهم لمعاشاتهم عند التقاعد.

تعتبر فترات حكم الديمقراطيين في امريكا فترات رخاء اجتماعي وازدهار اقتصادي والحروب القليلة كما في عهد بيل كلينتون التي كانت مميزة بالازدهار الاقتصادي والذي حقق فائض تجاري في الميزانية تقدر ب 559 مليار دولار .

الضرائب

يعتقد الجمهوريون أن الأغنياء والفقراء يجب أن يدفعوا نفس الحصة من الضرائب ، حتى لو أدت هذه التخفيضات الضريبية الكبيرة إلى انخفاض في الإيرادات التي تجمعها الحكومة، ويعتقدون أن هذا في صالح المجتمع كله، كما يعارضون رفع الحد الأدنى للأجور، حيث أن مثل هذه الزيادة قد تؤذي الشركات الصغيرة .

ويرفضون زيادة الضرائب على المواطنين وذوي الدخل المحدود ورجال الاعمال ، ويؤكدون على المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع .

يخطط البرنامج الانتخابي الجمهوري لتمديد تخفيضات الضرائب التي أقرها الرئيس السابق بوش عامي 2001 و2003، ريثما يتم إصلاح قانون الضرائب. ويقول هذا البرنامج أيضا إن الحزب الجمهوري سوف يحاول إلغاء الضرائب المفروضة على الفائدة والأرباح ، وايضا أرباح رأس المال كليا بالنسبة لدافعي الضرائب ذوي الدخل المتدني والمتوسط. وسيسعى أيضا لإلغاء ضريبة الممتلكات وضريبة الحد الأدنى البديلة .

ويقول البرنامج الجمهوري: "نحن نرفض استخدام الضرائب من أجل إعادة توزيع الدخل وتمويل البرامج غير الضرورية أو غير الفعالة أو تعزيز الرأسمالية القائمة على المحسوبية التي تؤدي بالسياسيين والشركات إلى الفساد".

ويدعم الحزب الجمهوري تعديلات دستورية من أجل تحقيق التوازن في الميزانية الفدرالية وإلزام الحصول على غالبية كبرى من أجل التصويت على رفع الضرائب.

بينما يؤمن الديمقراطيون برفع الضرائب على الطبقة العليا وخفضها على الطبقة الدنيا والوسطى، للسماح للحكومة بزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية لهذه الطبقات.

من جانبه، يدعو البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي لتمديد إجراءات تخفيض الضرائب عن العائلات الأميركية التي تحقق دخلا أقل من 250 ألف دولار في السنة والذين يمثلون 98 في المئة من المواطنين، ويقطع عهدا بألا يرفع الضرائب عليهم. ويزعم البرنامج أن العائلة الأميركية وفّرت في المعدل 3600 دولار خلال فترة أوباما الأولى، ويقول: "الآن يناضل أوباما للحيلولة دون رفع الضرائب عن عائلات الطبقى الوسطى وأولئك الذين يطمحون بالانضمام إلى الطبقى الوسطى، ويناضل من أجل تمديد تخفيضات الضرائب عن العائلات العاملة وأولئك الذين ينفقون على التعليم الجامعي، وفي الوقت نفسه يطالب الأغنياء والشركات بأن يدفعوا نصيبهم العادل من الضرائب".

الإجهاض

يعتقد الجمهوريون، المتأثرون إلى حد كبير بالدين والتقاليد ، أن على الحكومة أن تقيّد الإجهاض، وأن الطفل الذي لم يولد بعد لديه الحق الأساسي في الحياة ولا يمكن سلبه منه،

فالبرنامج الانتخابي الجمهوري يعارض الإجهاض ويدعو لمنعه في جميع حالاته، بما في ذلك الاغتصاب والحمل من قريب ، وحين تكون حياة الأم مهددة.

ويقول الجمهوريون إن "الطفل غير المولود لديه حق فردي وأساسي للحياة ولا يمكن التعدي عليه". ويعارض استخدام الأموال العامة للقيام بالإجهاض أو ترويجه أو تمويل المؤسسات التي تقوم بالإجهاض أو تدافع عنه.

جدير بالذكر أن اللغة الصارمة التي اعتمدها البرنامج السياسي للحزب الجمهوري تختلف عن مواقف المرشح للحزب ميت رومني الذي يقول إنه سيسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب أو الحمل من قريب أو حين تكون حياة الأم مهددة.

بينما يدعم الديمقراطيون حق إجهاض الجنين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل من دون أي تدخل أو ممانعة من قِبل الدولة، ويعتقدون أنه يجب أن يكون للمرأة الحق في اتخاذ قراراتها المتعلقة بحملها وأن الحكومة لا يحق لها التدخل بذلك .

وبدلاً من منع الإجهاض، يريد الديمقراطيون تقليل عدد حالات الحمل غير المقصودة ، عن طريق تعزيز مستوى التربية الجنسية في جميع المدارس، وزيادة الوعي الذي من شأنه أيضاً أن يقلل من عدد حالات الأمراض المنقولة جنسياً.

أما البرنامج الانتخابي الديموقراطي فينص على أنه يؤيد "بشكل لا لبس فيه" قرار المحكمة الأميركية العليا (رو ضد ويد)، الذي جعل الإجهاض مسموحا به قانونيا في عام 1973 ، و"يؤيد حق المرأة في اتخاذ القرارات بشأن حملها ، بما في ذلك الإجهاض الآمن والقانوني، بغض النظر عن قدرتها على دفع تكاليفه".

وينص البرنامج على أن "الإجهاض قرار شخصي جدا بين المرأة وعائلتها وطبيبها ورجل الدين الذي تستشيره؛ وليس هناك مكان للسياسيين أو الحكومة للتدخل فيه".

الرعاية الصحية ونظام التأمين الطبي

يدعم الجمهوريون أنظمة الرعاية الصحية الخاصة ، ويعتقدون أن تنظيم نظام الرعاية الصحية الوطني يجب ألا يكون بالكامل في أيدي الحكومة .

ويتعهد برنامج الحزب الجمهوري بتغيير نظام التأمين الطبي لكبار السن وذوي الإعاقات "ميديكير" والتأمين الطبي لذوي الدخل المحدود "ميديكيد"، وتحويله من "النموذج الحالي القائم على المستحقات غير القابلة للتحسين إلى نموذج مضبوط مالياً ومعتمد على الإسهامات". ويدعو إلى تحويل ميديكير إلى نموذج قائم على العلاوات يدفع فيه الناس مساهمات بحسب دخلهم مما يمهد لنظام صحي يعطي خيارات للمستفيدين منه .

ويقول البرنامج إن العمر الذي يؤهل المواطن للحصول على ميديكير ينبغي أن يكون أكثر واقعية نظرا لارتفاع توقعات العمر .

أما خدمات ميديكيد لذوي الدخل المحدود فينبغي تحويلها إلى برنامج مِنَح تقدمها الولايات وتمتلك الولايات مرونة لتحديد أفضل البرامج لمواطنيها ، وفقا للبرنامج الجمهوري .

ويقول البرنامج السياسي الجمهوري إن الرئيس الجمهوري في حال انتخابه سوف يقوم في اليوم الأول من عمله باستخدام صلاحياته لمنع المضي في تحقيق قانون الرعاية الصحية. ويدعو البرنامج إلى خطة جمهورية تعتمد على تحسين جودة الرعاية الصحية وتخفيض التكاليف ويدعو لنظام يعزز مبدأ السوق الحرة ويعطي للمستفيدين المزيد من الخيارات.

أما الديموقراطيون فيقولون في برنامجهم الانتخابي إن القانون الجديد للرعاية الصحية يجعل نظام التأمين الطبي "ميديكير" أقوى، حيث يوفر مستحقات جديدة ويمنع الاحتيالات ويقدم رعاية أفضل للمرضى. ويشير البرنامج السياسي إلى أن نحو 50 مليون من الأميركيين المتقدمين في العمر أو الذين يعانون من إعاقات يعتمدون على نظام "ميديكير". ويقول البرنامج إن القانون الذي أنجزه أوباما سيوفر على المستفيد من ميديكير نحو 4200 دولار على مدى عشر سنوات. ويقول البرنامج إن "الديموقراطيين يعارضون بشدة أي مساع لخصخصة نظام ميديكير أو جعله يعتمد على الكوبونات".

بينما يدعم الديمقراطيون الرعاية الصحية العامة للجميع ويعتقدون أن الحكومة يجب أن تتدخل لمساعدة الأمريكيين الذين يعانون لتغطية نفقات الرعاية الصحية.

يَعِد البرنامج السياسي الديموقراطي بالاستمرار في البناء على قانون الرعاية الصحية الجديد الذي أقره أوباما، ويقول إن الرعاية الصحية ذات الأسعار المعقولة والجودة العالية والمتوفرة للجميع تعد جزءا من الوعد الأميركي، وأن الأميركيين يستحقون الحماية التي تأتي نتيجة للرعاية الصحية الجيدة، ولا ينبغي لأحد أن يفلس لأنه أصيب بمرض. ويقول البرنامج: "ليس هناك قانون مثالي، والديموقراطيون مستعدون للعمل مع أي جهة من أجل تحسين القانون حيثما يلزم، لكننا ملتزمون بالمضي قدما".

قوانين السلاح

يعارض الجمهوريون قوانين مراقبة الأسلحة والتحكم فيها ، ويعتقدون أنه يجب أن يكون بوسعهم الحصول على الذخائر من دون توثيق، كما يؤيدون بقوة حق الدفاع عن النفس.

يقول الحزب الجمهوري في برنامجه السياسي : إنه يعارض أي تشريع يهدف إلى تقييد التعديل الثاني للدستور الأميركي والذي يؤكد على حق المواطنين في اقتناء وحمل الأسلحة النارية ، ويعارض تحديد عدد الطلقات ومخازن البندقيات، كما يعارض إعادة قانون حظر الأسلحة الحربية الذي تم تمريره خلال ولاية كلينتون.

بينما يدعو الديمقراطيون الى زيادة السيطرة على السلاح ، لكنهم يدركون أن التعديل الثاني من الدستور ، جزء مهم من التقاليد الأمريكية، وأنه يجب الحفاظ على حق استخدام الأسلحة النارية، كما يدعون إلى إعادة حظر الأسلحة الهجومية ، ويعتقدون أن الحكومة يجب أن تجعل نظام التحقق من الخلفية أقوى .

أما البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي فالبرغم من تأكيده على احترامه للتعديل الثاني من الدستور، إلا أنه يقول: "نحن نعتقد أن حق امتلاك الأسلحة النارية ينبغي أن يخضع لضوابط معقولة. نحن ندرك العواقب الوخيمة للعنف المتعلق بالأسلحة النارية، إنه يذكّرنا بأن الحياة هشة، وأن الوقت لدينا هناك محدود وثمين. نحن نؤمن بأهمية حوار وطني صريح ومفتوح بشأن الأسلحة النارية". وينص البرنامج على دعمه لإعادة فرض قانون منع الأسلحة الحربية الذي تم تمريره خلال ولاية الرئيس الأسبق بيل كلينتون. كما يدعم إغلاق الثغرات المتعلقة بمعارض الأسلحة، والتي يرون أنها تؤدي إلى وقوع هذه الأسلحة في أيدي أناس غير مسؤولين أو خارقين للقانون.

الهجرة

يؤيد الجمهوريون فرض ضوابط قوية على الحدود، كما يحاولون فرض قيود على الهجرة خاصة من دول معينة ، ويعتقدون أن فرض رقابة أشد على الهجرة من شأنه أن يفيد العمال الأميركيين ويقلل من المخاطر المرتبطة بالهجمات الإرهابية. إن الحظر الإسلامي الذي اقترحه الرئيس (ترمب) بعد أيام قليلة من بدء ولايته هو مثال واضح على موقف الحزب الجمهوري فيما يتعلق بالهجرة والاندماج.

ويعارض البرنامج الجمهوري "أي نوع من العفو" لأولئك الذي خالفوا قوانين الهجرة عمدا "حيث إنهم يضرون بأولئك الذين يحترمون القانون"، ويطالب بإيقاف قضايا وزارة العدل ضد الولايات التي سنّت إجراءات حازمة بشأن الهجرة، وسيسعى لقطع التمويل الفدرالي عن الجامعات التي تمنح المهاجرين غير الشرعيين تخفيضات في الأقساط. كما يدعو الحزب الجمهوري لجعل اللغة الإنكليزية اللغة الوطنية الرسمية .

من جهته ، فالديمقراطيون عموماً أكثر تفضيلاً لسياسات الهجرة المفتوحة، وهم لا يعتقدون أنه لا يجب أن تكون هناك سيطرة وأن يُسمح لأي شخص بالدخول إلى البلد ومنح اللجوء، لكنهم يعتقدون أن عملية طلب اللجوء يجب أن تكون أسرع وأن الترحيل الجماعي ليس هو الحل لجميع المشاكل المتعلقة بالإرهاب والبطالة.

ينص البرنامج السياسي الديموقراطي على أن "الديموقراطيين ملتزمون بشدة بسن قوانين لإصلاح نظام الهجرة بشكل شامل". ويتضمن إصلاح نظام الهجرة "إخراج المهاجرين الذين لا يحملون وثائق من الظلال"، وإلزام المهاجرين غير الشرعيين بتصحيح وضعهم القانوني وتعلم اللغة الإنكليزية ودفع الضرائب لكي يسلكوا طريقا نحو الجنسية الأميركية. ويدعو البرنامج لنظام إعطاء التأشيرات بما يخدم الحاجات الاقتصادية

للبلاد ويبقي العائلة مع بعضها ويفرض القانون. ويقر القانون بأن الإصلاحات الإدارية لا تدوم، وأن "الكونغرس وحده يستطيع أن يقدم حلا دائما وشاملا".

زواج المثليين

لا يتفق الجمهوريون مع الزيجات من نفس الجنس ويعتقدون أن الزواج يجب أن يكون بين رجل وامرأة فقط، كما يرون بأن الأزواج المثليين يجب ألا يكونوا قادرين على تبني الأطفال.

أما برنامج الحزب الجمهوري فيؤكد على حق الولايات والحكومة الفدرالية في عدم الاعتراف بزواج المثليين. ويدعم تعديلا دستوري يعرّف الزواج على أنه ارتباط بين رجل واحد وامرأة واحدة.

يعارض الديمقراطيون التمييز على أساس الجنس والمثلية على مستوى الدولة الفيدرالية، ويعتقدون أن الأزواج من نفس الجنس يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأزواج من جنسين مختلفين، بما في ذلك الحق في تبني الأطفال.

يدعم البرنامج الديموقراطي الحركة الهادفة إلى تحقيق المساواة القانونية للأزواج من نفس الجنس.

ويقول البرنامج: "ندعم أيضا حرية الكنائس والمؤسسات الدينية في اختيار كيفية إدارة الزواج كطقس ديني من غير تدخل الحكومة". ويعارض البرنامج التعديلات الدستورية الفدرالية أو على مستوى الولايات وغير ذلك من المساعي لحرمان الأزواج من نفس الجنس من المساواة في القانون.

عقوبة الاعدام

بشكل عام، يؤيد الجمهوريون عقوبة الإعدام ويعتقدون أنها عقاب عادل لجرائم معينة .

بينما يعارض معظم الديمقراطيين عقوبة الإعدام ويعتقدون أنه يجب تخفيفها إلى عقوب السجن المؤبد .

الدفاع

يقول البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي إن الديموقراطيين أنهوا الحرب في العراق بطريقة مسؤولة، ووضعوا تنظيم القاعدة الإرهابي على طريق الهزيمة بمقتل أسامة بن لادن وكبحوا تقدم حركة طالبان مما يمهد لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان.

أما الجمهوريون فهم في برنامجهم السياسي يتهمون إدارة أوباما باتخاذ مواقف ضعيفة إزاء دول مثل كوريا الشمالية والصين وإيران وينتقدون التخفيضات في الإنفاق العسكري.

ويقول البرنامج إن الجمهوريين هم "حزب السلام عن طريق القوة"، ويدعم مبدأ التميّز الأميركي، وهو "الاعتقاد بأن بلدنا يحتل مكانا ودورا متميّزيْن في التاريخ الإنساني". أما الاستراتيجية العسكرية للجمهوريين فهي ستستعيد "مبدأ الردع باستخدام الطيف الكامل من قدراتنا العسكرية".

ويسعى الديموقراطيون للتقليل من مخزونات الأسلحة النووية إلى حد أبعد، بالبناء على الاتفاقية الروسية الأميركية التي استطاع أوباما أن يمررها عبر مجلس الشيوخ في ديسمبر/كانون الأول 2010. ويقول الديموقراطيون إن لديهم "التزاما غير متزعزع بأمن إسرائيل"، وسوف يفعل أوباما كل ما في قدرته على منع إيران من امتلاك السلاح النووي.

ويؤكد الديموقراطيون أنهم يريدون المحافظة على جيش قوي، غير أنهم يقولون إنه نظرا للأوضاع المالية فإن القرارات الصارمة بشأن الميزانية يجب أن تتضمن مسائل الإنفاق

على الدفاع. ويشيرون إلى أن الديموقراطيين والجمهوريين اتفقوا في الصيف الماضي على تقليل الإنفاق العسكري ضمن خطة تخفيض العجز .

الفكر والمواقف السياسية

الحزب الجمهوري يشمل المحافظين الماليين، المحافظين الاجتماعيين، المحافظون الجدد، المعتدلين، والمدافعين عن الحريات. وموالين للدين .

تتبنى أيديولوجية الحزب الجمهوري في القرن الواحد والعشرين توجه المُحافظة الأمريكيّة، الذي يجمع ما بين السياسات الاقتصادية المُحافظة والقيم الاجتماعية المُحافظة. يدعم الحزب الجمهوري تخفيض الضرائب، ورأسمالية السوق الحر، وفرض قيود على الهجرة، وزيادة الإنفاق العسكري على القوات المسلحة، وحقوق حيازة وحمل السلاح للأمريكيين، وفرض قيود على الإجهاض والحد من النقابات العمالية، بالإضافة إلى إلغاء القرارات والمراسيم الحكومية المقيدة والسماح للسوق بالعمل بحرية أكبر. بعد قرار المحكمة العليا عام 1973 في قضية (رو ضد ويد) ، عارض الحزب الجمهوري الإجهاض في برنامجه السياسي المُعلن وزادت شعبيته بين الإنجيليين. كان الحزب الجمهوري ملتزمًا بالسياسة الحمائية والرسوم الجمركية عند تأسيسه ولكنه أصبح أكثر دعمًا للتجارة الحرة في القرن العشرين .

وعلى العموم فإن سياسات الحزب الجمهوري سياسات تركز وتتّجه إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي بمحاربة التضخم، وتبني السياسات التي تحقق ذلك الهدف القومي.

الحزب الديمقراطي ممثلاً لتيارات الليبرالية ومناصراً للنقابات العمالية والتدخل الحكومي في الاقتصاد، يقوم على القوة الناعمة وعلى الحريات .

بينما الحزب الديمقراطي أكثر ليبرالية من الجمهوري من الناحية الأخلاقية والاجتماعية؛ لذلك يُصنّف الجمهوريون بأنّهم محافظون من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، وليبراليون من الناحية الاقتصادية؛ لهذا يتعين على الحكومة ـ عند الجمهوريين ـ ضمان معاقبة الناس في حال ارتكابهم أعمالا تتنافى مع الأخلاق (مثل تعاطيهم المخدرات)، والحفاظ على تماسك الأسرة من خلال رفضه تشريع قوانين تضرُّ المجتمع وتقوّض أسسه من قبيل رفضه زواج المثليين والاجهاض...أما الديمقراطيون فهم أكثر ليبرالية من الجمهوريين في النواحي الأخلاقية والاجتماعية؛ لذلك لا مانع عندهم من زواج المثليين أو الاجهاض .

الحقوق الفردية مقابل الجماعية

يؤمن الجمهوريون بالحقوق الفردية وفي "البقاء للأصلح" ، بينما يؤمن الديمقراطيون بالحقوق الجماعية على الحقوق الفردية.

رغم أن الاختلافات بين الطرفين واضحة فليس لكل الديمقراطيين نفس الأفكار ولا يدعم كل الجمهوريون جميع المعتقدات التقليدية للحزب الجمهوري، وقد بات الطرفان متنوعان لدرجة أنه يكاد يكون من المستحيل فهم موقفهما الحقيقي من قضايا معينة، فعلى سبيل المثال يعارض الجمهوريون عادة الإجهاض ويؤيدون عقوبة الإعدام، لكن هناك حالات أعرب فيها ممثلون جمهوريون عن دعمهم للاختيار الحر وأدانوا استخدام عقوبة الإعدام.

في حين يدعو الجمهوريون عادةً إلى "حكومة صغيرة" لا ينبغي أن تتدخل في المجال الخاص، فإنهم يدعمون بعض مواقف "الحكومة الكبيرة" عندما يصرون على الحاجة إلى فرض قوانين حكومية على الإجهاض، وبنفس الطريقة، في الوقت الذي يدافع فيه الديمقراطيون عن "حكومة كبيرة" يجب أن تتدخل في القرارات الاقتصادية والاجتماعية فإنهم يدعمون حرية الاختيار ويؤمنون أن الحكومة لا يجب أن يكون لها رأي في الإجهاض ويجب ألا تتدخل في حمل المرأة.

السياسة الخارجية

فإن كليهما تؤمن بالسيادة الأمريكية على العالم، لكن مع اختلاف في الوسائل. فالأولى ترى فرض السيادة ولو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية، بينما الثانية تؤمن بفرضها، لكن بوسائل الإغراء، وتأثير القوى الناعمة، وإمكان أن تكون السيادة بمشاركة آخرين، يدخلون معها في تحالفات وصداقات، ومصالح تخدم الأمن القومي الأمريكي.

بالنظر إلى السياسة الخارجية، فإن التناغم يظهر واضحا بين الاثنين، وكان قد ظهر منذ الأيام الأولى للحرب الباردة، التزام توافقي بين صناع السياسة الخارجية، تجاه الهيمنة في العالم، وتضخيم القوى العسكرية،

دعم إسرائيل

إسرائيل : هي الطفل المدلّل لأمريكا ، فلا نستطيع التمييز بدقة بين المنتمي للحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي الأمريكيين، وذلك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، فكلاهما يدعمان الكيان الإسرائيلي بكلّ صراحة ووضوح، وهذا يجعلنا لا نتفاجأ بالمقولة الشهيرة التي نسمعها بعد كلّ انتخابات أمريكية، والتي مفادها: "إنّ الرئيس القادم هو من أكثر الرؤساء المؤيدين لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة" ، ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ كلا الرئيسين الديموقراطي والجمهوري استخدما حق النقض (الفيتو) 42 مرة لصالح الكيان الإسرائيلي منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945 .

مراكز صنع وإدارة القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مدى عقود طويلة من الزمن لم تغير سياستها تجاه المصالح والأوضاع العربية ولم تتزحزح قيد أنملة عن التزامها الثابت والراسخ بتمكين الكيان الصهيوني من الهيمنة على المنطقة، فهذه السياسة الأمريكية الثابتة هي التي مكنت الكيان الصهيوني من التمرد على الشرعية الدولية واحتقار قراراتها فيما يتعلق بالصراع ومصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وهذه السياسة الأمريكية لم ولن يغيرها اوباما ولن يقترب منها دونالد ترامب، والأمر نفسه ينطبق على الموقف من سير الأحداث في مناطق عربية مشتعلة أخرى مثل سوريا وليبيا .

إذن لا فرق يُذكر بين الحزب الديمقراطي والجمهوري، وبالتالي الرئيس الديمقراطي أو الجمهوري، من حيث السياسة الخارجية، فكلاهما يُقدّس المصالح الأمريكية المشروعة وغير المشروعة، ويعادي ويصادق من أجلها، ويسالم ويشنّ الحروب من أجلها، وصديقهم هو الذي يحقق مصالحهم، وعدوّهم من منعهم من تحقيق مصالحهم ولو كانت غير مشروعة...!!!

الصين

السياسة الخارجية الأمريكية بادارة كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، تنظر إلى الصين بريبة شديدة، وتسعى لعرقلة نمو العملاق الصيني، خشية أن يكون القطب الثاني المكافئ لأمريكا...لذلك أصبحت مناطق المحيط الهادي لها أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية

أبرز الرؤساء الجمهوريون

سيطر الجمهوريون على البيت الأبيض لمدة 28 سنة من أصل السنوات 43 الماضية، أي منذ أن أصبح (ريتشارد نيكسون) رئيساً للبلاد، وأحد الرؤساء الديمقراطيين المشهورين في القرن الماضي هو (فرانكلين روزفلت) الذي كان الرائد في مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت بين عامي 1933 و1936 كاستجابة للكساد الكبير عرفت بـ«الصفقة الجديدة» التي استمرت خلال 4 عهدات رئاسية، ثم هناك (جون كينيدي)، الذي ترأس غزو خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية وتم اغتياله في النهاية، إضافةً لـ(بيل كلينتون) و(باراك أوباما) و(جيمي كارتر .

أبراهام لينكولن (1861 – 1865) اعلانه قانون تحرير العبيد 1863، وتوحيد امريكا بشمالها مع جنوبها .

فرانكلين روزفلت (1933 – 1945) شغل المنصب ثلاث مرات متتالية ، وعلى الرغم من مرض شلل الأطفال الذي كان يعاني منه ، فقد حكم البلاد اثني عشر عاماً، وهي فترة لم يحكمها قبله رئيس أمريكي ، وفي زمنه حدث الكساد الكبير.

ورونالد ريغان (1981 – 1989) ، كان له دور في إنهاء الحرب الباردة مع روسيا .

ريتشارد نيكسون (1969 – 1974) الذي أُجبر على الاستقالة بسبب فضيحة "ووترغيت" .

جورج بوش الأب (1989 – 1993) اعلن عن حرب الخليج الثانية أو عاصفة الصحراء ضد العراق عام (1990) .

جورج دبليو بوش الابن (2001 – 2009) بعد 11 سبتمبر، أعلن حربا عالمية على الإرهاب. وأمر بالحرب على أفغانستان عام 2001 للإطاحة بنظام طالبان والقاعدة ، والحرب على العراق عام 2003 . *

---

* الحزب الجمهوري ، الجزيرة نت ، 17 / 9 / 2014 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/3hMidh

أبرز الرؤساء الديموقراطيين

جون إف كيندي (1961- 1963) تعرض للاغتيال في مدينة دالاس بولاية تكساس عام 1963 .

أندرو جاكسون (1829- 1838)، مؤسس الحزب الديمقراطي.

جروفر كليفلاند (1885- 1889 و 1893- 1897)، الديموقراطي الوحيد الذي رأس أمريكا بين أعوام 1860- 1912.

فرانكلين روزفيلت (1933- 1945)، الشخص الوحيد الذي ترشح للرئاسة أربع مرات.

هاري إس. ترومان (1945- 1953)، خلف روزفيلت بعد موته. واجه الحرب العالمية الثانية، و هو الذي أمر بألقاء القنابل الذرية على هيروشيما و نجازاكي.

جون إف كيندي (1961- 1963)، تولى رئاسة أمريكا، بعد دوايت ديفيد أيزنهاور، لم يستمر في الحكم سوى ألف يوم، و هو أصغر رئيس أميركي منتخب و الكاثوليكي الوحيد. في بداية عهده كان الغزو الفاشل لخليج الخنازير في كوبا في نيسان 1961، كما كانت أزمة كوبا مع الاتحاد السوفييتي في تشرين الاول 1962و يذكر أن سبب مقتله الغامض، أنه أراد علاقات سلام مع الاتحاد السوفييتي ممثلا برئيس وزرائه آنذاك نيكيتا خروتشوف .

ليندون جونسون (1963–1969)، وقع قانون الحقوق المدنية للأمريكيين ذوو الأصول الأفريقية الذي تم وضع مسودته في عهد الرئيس كيندي.

جيمي كارتر (1977- 1981)، تم في عهده توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل.

بيل كلينتون (1993- 2001)، يعتبر كلينتون من أفضل الرؤساء الأمريكيين، ففي عهده تحقق الأمريكا فائض تجاري مرتفع، و تميزت فترته بالهدوء السياسي، و توقيع معاهدة أوسلو. *

* الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة) ، موقع المعرفة ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/2DdI2rq

السياسة الامريكية في عهد " ترامب "



ان افتقار ترامب للخبرة السياسية الدولية ، او عدم امتلاكه لرؤية محددة لما يجب أن تكون عليه توجهات بلاده في المراحل المقبلة ، والتناقض الواضح في رؤيته للفاعلين البارزين في العالم ، مرده انه لم يكن يوما معني بالشأن السياسي في السابق ، ما لم يكن قد مارسه ايضا .

لقد تبنى ترامب مبدأ "أمريكا أولا" ، بمعنى : انه لا يجب على أمريكا ان تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في الاعتبار ، ان كانت تتعارض مع المصالح الامريكية ، او لا

تخدم هذه المصالح اولا . وان امريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية او دفاع عن دول أخرى دون ان تدفع تلك الدول عن ذلك مقابل .

ومن اجل ان نفهم سياسة وتوجهات ترامب من القضايا المختلفة وطريقة تعامله مع الدول ، لا بد لنا ان نتعرف على ابرز مواقفه من معظم هذه التوجهات :

عقيدة ترامب ومفهوم الصفقة :

ترتكز عقيدة ترامب على أن حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم، سوف يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع للولايات المتحدة، وامثلة على ذلك:

- تصريحاته في مراجعة التعاون مع حلف الناتو .
- اتفاقية نافتا .
- التبادل التجاري مع الصين .
- موقفه الرافض للعولمة .

الخطر الاستراتيجي :

جل ما فعله ترامب وما يزال مستمرًا فيه للآن هو توجيه بوصلة الأميركيين ومؤسساتهم نحو الأعداء الرئيسيين : روسيا والصين . وان مقارباته بان الصين هي أخطر بكثير من روسيا .

الحروب التجارية :

- شن ترامب الحروب التجارية على الجميع، وخالف قوانين منظمة التجارة العالمية، واستخدم القوانين المحلية لمعاقبة الشركات الأجنبية لممارسة الأعمال مع دولة معينة .

- فقد شن ترامب حربا تجارية ضد أكبر شركاء بلاده التجاريين، سواء مع الصين أو الاتحاد الأوروبي، وانسحب من معاهدة باريس للمناخ، واتفاقية نافتا للتجارة الحرة مع المكسيك وكندا .

التدخل العسكري :

- تبنى ترامب هدف سحب قوات بلاده "من الحروب الأميركية التي لا تنتهي ولا طائل من ورائها "، وقد مثل هدف سحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق وسوريا أحد أعمدة سياسته الخارجية .

الموقف من الهجرة الى امريكا :

- يقف ترامب مواقف معادية للهجرة إلى حد يصل الى منع فئات معينة من الانتقال إلى امريكا ، وخاصة من بعض بلدان الشرق الأوسط ، ومنع اصدار تأشيرات دخول لمواطني عدد من الدول اسلامية وهي (سوريا وايران والعراق وليبيا والصومال والسودان واليمن) .

العلاقة مع الاعلام الامريكي :

في عهد ترامب وقفت معظم وسائل الاعلام الامريكية الليبرالية مثل قناة "السي ان ان" وصحف "الواشنطن بوست" و"النيويورك تايمز" مواقف مضادة لسياساته وقراراته ،ووقفت معه بالمقابل وسائل الاعلام اليمينية كالفوكس نيوز على سبيل المثال .

العلاقة مع الاوروبيين وحلف الناتو :

- يتبنى ترامب لهجة حادة باتجاه أوروبا ويطالبهم بان يكون الانفاق العسكري لأعضاء الناتو بنسبة 2٪ من ناتجهم القومي .

- ويطالبهم بشراء الغاز الصخري الامريكي ، وضرورة تامين احتياجاتهم من النفط بعيدا عن الغاز الروسي .

الموقف من الاسلام والاسلام السياسي :

- ترامب يدين الاسلام السياسي بشدة ويتهم أوباما أنه ساند وصول الأخوان المسلمون للسلطة في مصر وفي غيرها من الدول ، وقد هاجم سياسته المثالية المؤيدة لتاييد الثورات ، واتهم سياسته بانها صنعت الفوضى في منطقة الشرق الاوسط . عبر تعامله بواقعية مع نتائج الانتخابات الحرة .

التعامل مع الشرق الاسط :

اعطى الاولوية لتركيز الاتجاه نحو أسيا وبالذات لاحتواء الصين ، في الوقت الذي توفرت بدائل للطاقة لامريكا من خلال النفط الصخري الامريكي ، فلذلك ضعف الاهتمام بالخليج العربي وبالشرق الاوسط كما السابق .

الموقف من القضية الفلسطينية :

- عمل ترامب على تقليص الدعم عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"
- اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها .
- يعكف ترامب حاليا على ترتيب الحلقات الأخيرة لمشروع «صفقة القرن» .

العلاقة مع دول الخليج :

- يعتبر توجه ترامب نحو دول الخليج بخاصة السعودية اكثر ميلا من سلفه اوباما ، والتي قدمت له الاخيرة أكثر من 480 مليار دولارعلى شكل صفقات اسلحة واستثمارات في الداخل الامريكي .

التعامل مع ايران :

- تبقى سياسة إدارة ترامب تجاه إيران عازمة في الغالب على الحد من نفوذ طهران الإقليمي ، ومحاولة احتوائها واضعاف اجنحتها في المنطقة ، والحد من قدرتها على تصنيع القنبلة النووية .

العلاقة مع النظام المصري :

- بعد فوز ترامب شهدت العلاقات بين مصر وامريكا اعلى مستوى من التنسيق المشترك بينهما ، وتجاهلت ادارة ترامب قضايا "حقوق الانسان وحرية التعبير" في مصر التي كانت تطرحها في السابق ادارة سلفه اوباما .

التعامل مع القضية السورية :

- اما سياسة ترامب فهي عدم التورط في النزاع السوري . أن بلاده "لا تسعى إلى وجود لأجل غير مسمى في سوريا تحت أي ظرف من الظروف".حيث اوقف كل اشكال الدعم عن المعارضة السورية المسلحة باستثناء الدعم المقدم لقوات سوريا الديمقراطية " قصد" ذات الاغلبية الكردية التي تحارب تنظيم "الدولة الاسلامية " في سوريا . واستراتيجيته هي الانسحاب كليا من الغرق في رمال الحرب السورية .

- كان قد حذر النظام السوري من استخدام الكيماوي ضد شعبه ، وعندما قام

الاسد باستخدامه ، فكان الرد مباشرة بقصف أهداف داخل سوريا بمشاركة كل من فرنسا وبريطانيا .

والخلاصة ، ان سياسة ترامب لا تعتبر امتدادا لسياسة جورج بوش الابن التي استخدم من خل سياسته القوة الخشنة ، أو هي استمرار لسياسة باراك أوباما من خلال القوة الناعمة ، وإنما هي مزيج بين السياسيتين . وان شعار "امريكا اولا " الذي تبناه ما هو - في بعض الاحيان - الا مسعى لتحقيق المصالح الامريكية القصيرة المدى ،على حساب المصالح الامريكية الاستراتيجية بعيدة المدى . وان شئنا ان نقول هو شعار "ان لا ركوب معنا بعد الان سيكون مجانا" .

وبالنهاية : ان ترامب جاء من خارج المؤسسات والنخب التقليدية والسياسية الأميركية ، ما يؤشر لصالح وجود احتمالية عالية لديه للمجازفة التي تصل إلى حدود التهور .

السياسة الامريكية ما بين اوباما وترامب



تتّسم الّسياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها بإختلاف المقاربات (فلكل رئيس له توجه يعتمد عليه سواءا كان إقتصاديا او سياسّيا او عسكريا) .

ولكن ذلك لا يعني إختلاف الأهداف ، مقاربات متعددة وأهداف واحدة ، وهي لا تتبّدل بتبّدل الّرؤساء ولا بشخص الرئيس ، بل ترتبط باللوبيات واصحاب المصالح وبالشركات الاقتصادية الكبرى في أمريكا .

ولكي نفهم سياسة وتوجهات كل من ترامب واوباما من القضايا المختلفة وطريقة تعاملهم مع الدول ومع كل ازمة ، لا بد لنا ان نتعرف على ابرز مواقف كل رئيس على حدا :

الخلفية السياسية

- اوباما كان عضو على مدى ثلاث فترات في مجلس الشيوخ بولاية "إلينوي" في الفترة من 1997 إلى 2004 .

- جاء ترامب من خارج المؤسسات والنخب التقليدية والسياسية الأميركية، فقد كان رجل اعمال . وقد عمل مقدما للبرامج . ولم يعمل في السياسة بالمطلق .

الحروب التجارية

- شن ترامب الحروب التجارية على الجميع، وخالف قوانين منظمة التجارة العالمية، واستخدم القوانين المحلية لمعاقبة الشركات الأجنبية لممارسة الأعمال مع دولة معينة .

- وقد شن ترامب حربا تجارية ضد أكبر شركاء بلاده التجاريين، سواء مع الصين أو الاتحاد الأوروبي ، وانسحب من معاهدة باريس للمناخ ، واتفاقية نافتا للتجارة الحرة مع المكسيك وكندا .

- بينما اوباما لم يفعل كل ذلك .

التدخل العسكري

- تبنى ترامب هدف سحب قوات بلاده "من الحروب الأميركية التي لا تنتهي ولا طائل من ورائها "، وقد مثل هدف سحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق وسوريا أحد أعمدة سياسة ترامب الخارجية ،وهو اليوم يتفاوض مع حركة طالبان من اجل الانسحاب النهائي من افغانستان والان وصل عدد الجنود الامريكيين ما بين 12 و 13 الف جندي .

- اوباما في بداية رئاسته امر بزيادة الجنود الامريكيين في افغانستان ، حتى وصلوا الى 100 الف جندى ولكنهم نقصوا فيما بعد ، الى ان وصلوا حتى قبيل نهاية رئاسته الى 8400 جندي امريكي .وامر ايضا بسحب معظم الجنود الامريكيين من العراق .

التعامل مع ايران

- سياسة إدارة ترامب تجاه إيران تتمحور حول الحد من نفوذها الإقليمي ، ومحاولة احتوائها والاستمرار بسياسة العقوبات ومحاولة حصارها ، والحد من قدرتها على تصنيع القنبلة النووية . وانسحب من الاتفاق النووي الإيراني فيما بعد .

- اما اوباما فاتخذ خيار الحوار مع ايران، ووقع الاتفاق النووي معها فيما يعرف "باتفاق إيران ودول 5+1 (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا)" عام 2015 ، وبالتالي اوقف العقوبات المفروضة عليها .

الموقف من الهجرة الى امريكا

- يقف ترامب مواقف معادية من المهاجرين ، إلى حد منع اصدار تأشيرات دخول لمواطني عدد من الدول الاسلامية وهي (سوريا وايران والعراق وليبيا والصومال والسودان واليمن) .

– بينما اوباما لم يغير العرف السياسي المتبع بخصوص الهجرة .

- اما الموقف من اللاجئين السوريين - فيقول ترامب إنه سيمنع اللاجئين السوريين من دخول الولايات المتحدة ، بعد أن استقبلت عدة آلاف منهم في عهد أوباما (١٠ آلاف لاجئ عام ٢٠٠٩) وقد وقع قرارا تنفيذيا يحظر دخولهم .

العلاقة مع الاوروبيين وحلف الناتو

- شهدت العلاقة بين ادارة اوباما والاوروبيين تعاون في كثير من الملفات .

- اما ترامب فتبنى لهجة حادة باتجاه أوروبا ، وطالبهم بان يكون الانفاق العسكري لأعضاء الناتو بنسبة 2٪ من ناتجهم القومي .

- وطالبهم بشراء الغاز الصخري الامريكي ، وضرورة تامين احتياجاتهم من النفط والاستغناء عن الغاز الروسي .

الموقف من الاسلام والاسلام السياسي

- اوباما كان يتعامل مع الاسلام السياسي بتعريف مستقل عن التنظيمات الإرهابية .

- تتسم سياسة اوباما بالمثالية بما يختص بثورات الربيع العربي ودعم الديمقراطية . اما ترامب فهاجم هذه السياسة واتهم سياسة اوباما بانها صنعت الفوضى في المنطقة العربية .

- أما ترامب فيتهم الاسلام بالارهاب ويدين الاسلام السياسي ، ويتهم أوباما أنه ساند وصول الأخوان المسلمين للسلطة في مصر وفي غيرها من دول المنطقة العربية .

العلاقة مع النظام المصري

- لقد عانى النظام المصري الحالي من اضطراب واسع في علاقته مع إدارة أوباما ،

- بعد فوز ترامب شهدت العلاقات بين مصر وامريكا اعلى مستوى من التنسيق المشترك بينهما ، وتجاهلت ادارته "قضايا حقوق الانسان وحرية التعبير" في مصر التي كانت تطرحها في السابق ادارة سلفه اوباما .

العلاقة مع الاعلام الامريكي

- اوباما كانت معظم وسائل الاعلام الامريكية الليبرالية بجانبه مع بعض الانتقادات باستثناء وسائل الاعلام اليمينية "كالفوكس نيوز" مثلا ، والتي كانت تهاجمه باستمرار .

- اما ترامب فقد كانت معظم وسائل الاعلام الامريكية الليبرالية مثل قناة "السي ان ان" وصحف "الواشنطن بوست" و"النيويورك تايمز" تهاجم قراراته وسياساته ،

بالمقابل وسائل الاعلام اليمينية كالفوكس نيوز على سبيل المثال وقفت تدافع عن هذه القرارات .

الموقف من القضية الفلسطينية

- اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأميركية إليها ، وطرح مشروع صفقة القرن ، وحاولت اجبار الفلسطينيين على الموافقة عليه ، وذلك لتصفية القضية الفلسطينية .

- ادارة اوباما كانت مع اتفاق برضا الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) وبدون اجبار احد الطرفين على حلول معينة .

- امتنعت ادارة اوباما عن التصويت على مشروع قرار ؛ تبناه مجلس الأمن يدين بناء المستوطنات الإسرائيلية في أراض تابعة للفلسطينيين ، مما أثار غضب اسرائيل الذي رأت في عدم استخدام واشنطن حق الفيتو تخل عنها.

العلاقة مع دول الخليج والسعودية بشكل خاص

- يعتبر توجه ترامب نحو دول الخليج بخاصة السعودية اكثر ميلا من سلفه اوباما ، والتي قدمت له الاخيرة أكثر من 480 مليار دولارعلى شكل صفقات اسلحة واستثمارات في الداخل الامريكي .

- ادارة أوباما كانت فاترة في علاقاتها مع دول الخليج ، وبالذات بعد تاييده خلع مبارك وعدم معارضته الربيع العربي ، وايضا عندما وقع الاتفاق النووي مع ايران .

التعامل مع القضية السورية

- سياسة اوباما كانت في عدم التدخل المباشر بالحرب في سوريا ، بل كان يلجأ بتدخل غير مباشر من خلال دعم قوات المعارضة المسلحة المعتدلة بالمال والتدريب وبعض السلاح .

- اما سياسة ترامب فهي عدم التورط في النزاع السوري . حيث اوقف كل اشكال الدعم عن المعارضة السورية المسلحة باستثناء الدعم المقدم لقوات سوريا الديمقراطية " قسد" ذات الاغلبية الكردية التي تحارب تنظيم "الدولة الاسلامية " في سوريا .

وسياسته هي الانسحاب كليا من الغرق في رمال الحرب السورية .

الخلاصة ؛ ان الأهداف الرئيسية بين أوباما وترامب ؛ كالحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل سياسيا وعسكريا ، والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في الشرق الاوسط وغيرها ، والاستمرار بسيادة امريكا على العالم ؛ لا تختلف ولا تتبّدل بتغير الرؤساء ، ولكن تختلف في بعض الاحيان التكتيكات والاساليب من اجل الوصول لهذه الاهداف .

الفرق بين ترامب وبايدن



ستجري الانتخابات الرئاسية الامريكية في 3 نوفمبر 2020 ، وسيكون على رأس المتنافسين الرئيس الحالي دونالد ترامب وجو بايدن مرشحي الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي على التوالي ، وستجري وبشكل متزامن ايضا انتخابات مجلسي النواب والشيوخ .

وتاتي هذه الانتخابات وسط جدل كبير خلال اربع سنوات كانت صاخبة ، امضاها الرئيس ترامب على كرسي الرئاسة ، حيث عاشت امريكا في هذه السنوات وسط صدمة كبيرة ، وانقسمت كما لم يحدث من قبل .

وان دراستنا لمواقف هذين المرشحين من قرارات او تصريحات تخص الدول ، تحتم علينا عمل مقارنات ولو بشكل مقتضب لنفهم الى اين ستتجه السياسة الامريكية في المرحلة المقبلة ، وستكون كالتالي :

اسرائيل

اعلن ترامب خطته للسلام والتي اسماها "صفقة القرن" ، ومن ثم اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس . واوقف دعم وكالة الاجئين "الانروا" ، ومن ثم اعلن الاعتراف بسيادة اسرائيل على الجولان المحتلة .

رفض بايدن خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط ، واصفا إياها بأنها "حيلة سياسية" وتعهد بإجراء مفاوضات جديدة على أساس حل الدولتين بين الفلسطينيين والاسرائليين .

السعودية والإمارات والبحرين،

هذا المحور الذي يضم السعودية والإمارات والبحرين، يؤيد بقاء ترامب في الحكم؛ لكونه يبيعهم أسلحة كانت محظورة عليهم، ودعم حربهم في اليمن، ودعم موقفهم من خلال تشدده مع إيران .

اما بايدن فقد تعهد بوقف التدخل فى حرب اليمن عن طريق وقف دعم السعودية والامارات والتوقف عن تسليحهما ، وبعدم مواصلة سياسة إدارة ترامب التى تمنحهم

شيكا على بياض ، وبإنهاء «الدعم الأمريكي للحرب التى تقودها السعودية والامارات ﻓﻲ اليمن .

ايران

مارس ترامب تصعيداً غير مسبوق مع إيران، بدءاً من مغادرته الاتفاق النووي قائلا : "لدواعي إمكانية التوصل إلى اتفاق أفضل" ، ومرورا باغتيال الجنرال قاسم سليماني ، وانتهاءًا بسلسلة العقوبات الاقتصادية الشديدة التي فرضها على ايران .

بينما بايدن يقول بإنه سيتعامل مع إيران عن طريق الدبلوماسية ، وسيعود إلى "الاتفاق النووي" لكن بشرط عودة طهران أولا للامتثال للقيود التي يفرضها عليها هذا الاتفاق .

الصين

وصلت العلاقات الأميركية الصينية ﻓﻲ عهد ادارة ترامب إلى أسوأ مراحلها ، وخاصة بعد تفشي فيروس (كوفيد 19) ، اذ اتهم ترامب الصين بانها من نشرت الفايروس .

وشن عليها حربا تجارية ، وحاصر شركات الاتصالات الصينية هواوي وشركات التكنولوجيا الاخرى .

اما بايدن فقد توعد بزيادة الضغط على الصين وفرض العقوبات عليها ، لتحل موضوعات حقوق الانسان التي يتهمها بها .

حلف الأطلسي والعلاقات مع أوروبا

اشتكى ترامب مرارا من عدم وفاء الكثير من الشركاء في حلف شمال الأطلسي بأهداف الإنفاق الدفاعي. كما شكك في جدوى استمرار الحلف . مما ادى ذلك إلى تدهور العلاقات مع عدة حلفاء أوروبيين .

، وتعهد ترامب بخفض عدد القوات الأمريكية في ألمانيا ، متهما برلين باستغلال امريكا بينما هي تفي بالتزاماتها تجاه الحلف .

ويقول محللون إن الإدارة التي يقودها بايدن ستستغرق بعض الوقت في إصلاح العلاقة الامريكية مع حلف الاطلسي ودوله ، والتي شابها التوتر في فترة ترامب .

كوريا الشمالية

يعتقد البعض أن دبلوماسية إذابة الجليد التي اتباعها ترامب في لقائه التاريخي للرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ اون ، لم تجدي نفعا ، ولم يتخلى "كيم" عن اسلحة الدمار الشامل .

يتفق بايدن مع ترامب على العمل على دفع كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها للتسلح النووي ، وذلك بالضغط عليها ، وليس الجلوس المجاني مع زعيمها ومن غير شروط مسبقة .

أميركا اللاتينية

شنت إدارة ترمب حملة عقوبات اقتصادية ودبلوماسية مكثفة على نظام الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو لدفعه يكي يتنازل عن السلطة، وهي السياسة نفسها التي اتبعتها إدارة أوباما لكن بمزيد من التحفظ.

إلا أن الإدارتين اختلفتا على ملف كوبا، إذ قرر ترمب إلغاء سياسة الانفتاح على كوبا التي أقرتها إدارة أوباما، وذلك إرضاء لداعميه في فلوريدا، وهو قرار أعلن بايدن أنه سينقضه في حال فوزه.

حظر السفر

اصدر ترامب قرار حظر دخول مواطني 7 دول - معظمها ذات غالبية مسلمة - إلى الولايات المتحدة .

اما بايدن في بيان صادر عن حملته: «في اليوم الأول من تسلمه للرئاسة سيلغي جو بايدن قرار حظر السفر ومنع استقبال اللاجئين ، بمن فيهم المهاجرون من العالم العربي».

روسيا

سعى ترامب إلى التخفيف من حدة اتهامات وكالات الاستخبارات الأميركية للروس بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية الاخيرة ، وقال ان الخطر الاكبر على امريكا هو الصين وليست روسيا .

بايدن توعد بالرد بحزم على أي محاولة روسية للتدخل في الانتخابات مجدداً. وأيضاً بمواجهة بوتين إذا ما تأكدت أنباء تقديم روسيا مكافآت مالية لعناصر من «طالبان» مقابل قتل جنود أميركيين .

القوات الأميركية في الشرق الأوسط

تعهد الرئيس ترمب بسحب كل القوات الأميركية من مناطق الصراع وخاصة سوريا والعراق ، مؤكداً أن الولايات المتحدة قضت على "تنظيم داعش" فيهما ،

حيث أعلن سحب جزء من القوات الأمريكية من سوريا ، مع بقاء بعض القوات في مناطق شرقي سوريا لـ"حماية" المنشآت النفطية وضمان حصول الأكراد على العائدات منها.

اما افغانستان فقد وقع اتفاقية سلام لانسحاب القوات الامريكية المتدرج من افغانستان .

اما بايدن فهو يسعى الى الإبقاء على عدد محدود من القوات في العراق لهزيمة «تنظيم داعش»، وانه سيسعى الى احتفاظ امريكا بوجود عسكري في سوريا ، كوسيلة ضغط ضد نظام الأسد .وسيسحب القوات الأميركية من أفغانستان «بشكل مسؤول».

والخلاصة ، ان الانتقادات التي واجهتها إدارة ترمب في فترة رئاسته في كيفية تعاطيها مع السياسة الخارجية ، وتبنيها لشعار (أميركا أولاً) او (لا ركوب مجانا معنا) ،

ليصبح العالم في حالة فوضى ، وما احدثته تلك السياسات "الترامبية" من تاثير على الاقتصاد الدولي والسلم العالمي وحالة ارباك للمجتمع الدولي .

وكيف اصبح العالم يقاد بقيادة ليست مسؤولة وغير رشيدة ، فقد انسحبت امريكا من اتفاقيات دولية تجارية وبيئية واتفاقيات تخص السلام في العالم . لقد اضحى العالم بقيادة ترامب في حالة عدم استقرار ، واصبحت الاتفاقيات العالمية اقل احتراما .

اما بالنسبة الى بايدن فكل التوقعات تشير الى انه سيسلك طريق اوباما وسياسة الحزب الجمهوري ومبادئه ، مع بعض التغيرات الطفيفة ، وسيعاني كثيرا قبل ارجاع السياسة الامريكية الى ما كانت عليه قبل فترة ترامب ، واعادة مصداقية الولايات المتحدة مع الحلفاء والاصدقاء كما كانت من قبل .

سباق البيت الأبيض.. والمنافسة على الولايات المتأرجحة



في الوقت الذي يتابع فيه العالم فرز الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت يوم 3 من نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ، التي يحتدم فيها التنافس بين المرشحين، الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطي جو بايدن،وكما تشتعل المنافسة بين ترامب وبايدن لدخول البيت الأبيض الولايات للحصول على 270 صوتًا من الكلية الانتخابية اللازمة لانتخابهم.

وتاتي الانتخابات في ظل تعقيدات داخلية مهمة بسبب تداعيات فيروس "كورونا" ، وملف المواطن الأمريكي "جورج فلويد" الذي مات مقتولا ، بسبب عنف الشرطة ، وما تبع ذلك من موجة احتجاجات صاخبة على مستوى الولايات المتحدة.

وتحتدم معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية ، في الوقت الذي يرجح فيه معظم المحللون بأن هناك 6 ولايات توصف ب"المتأرجحة" ، والتي ستحسم نتيجة السباق الرئاسي؛ وهذه الولايات هي : (فلوريدا وكارولاينا الشمالية و بنسيلفانيا وميشيغان وأريزونا وجورجيا وآيوا وأوهايو) .

وفيما يلي نظرة على هذه الولايات المتأرجحة ، التي ستكون نتائجها حاسمة في لعبة انتخابات الرئاسة الامريكية القادمة ، وذلك فيما يلي :

فلوريدا

تضم الولاية جالية كبيرة من أصل كوبي والعديد من المتقاعدين، وهما مجموعتان تقليديتان محافظتان. وهذه الولاية ذات الـ 29 ناخباً ، فاز فيها ترامب بفارق ضئيل، بفضل كبار السن، ويأمل بايدن، الذي يتقدم بأقل من نقطتين، في جذب الشباب في المدن، وخاصة اللاتينيين، الذين لديهم حساسية تجاه قضايا الهجرة.

كارولاينا الشمالية

يعتمد ترامب على السكان البيض وأهل الريف وكبار السن ، وكذلك على المجتمع الإنجيلي الذي كان دعمه حاسمًا عندما فاز بها ترامب قبل أربع سنوات ، ويسعى

"بايدن" للحصول على أصوات الأمريكيين من أصل أفريقي والشباب للفوز بـ 15 ناخبًا في هذه الولاية. وتظهر استطلاعات الرأي تقدم جو بايدن بالولاية بثلاث نقاط .

بنسلفانيا

كان ترامب قد فاز عام 2016 في هذه الولاية الديمقراطية تقليديا ذات العشرين ناخباً رئيسياً ، ويعتمد "بايدن" ، الذي يتقدم بأربع نقاط، على ناخبي المناطق الحضرية وكبار السن والعاملين .

فالمدن الكبيرة في بنسلفانيا ستصوت بكثافة لبايدن فيما الغرب الريفي ومناطق الوسط المحافظة مؤيدة لترامب. أما الضواحي ومناطق شمال الشرق فستكون حاسمة ، وبحسب استطلاعات الراي يتقدم بايدن ب5,6 نقاط مئوية.

ميتشيغان

فاز فيها ترامب بنحو 16 صوتا في 2016 ، وهي ولاية تاريخياً ديمقراطية ، ويعتمد الديمقراطيون على أصوات الناخبين البيض في الضواحي وأصوات المجتمع الأسود والعمال النقابيين ، وبحسب استطلاعات الراي يتقدم بايدن فيها ب 7 نقاط مئوية .

أريزونا

يتقدم بايدن في أريزونا حالياً بنحو أربع نقاط، ويعول على تصويت الشباب اللاتينيين في المناطق الحضرية، والتي يمثلها 11 ناخباً رئيسياً ولم تصوت للديمقراطيين منذ عام

1996 ، اما ترامب فقد أضر بحظوظه باسائته المستمرة إلى سمعة السناتور الراحل "جون ماكين" ، الذي كان يمثل أريزونا ، لكنه بالمقابل يحظى بدعم معارضي الهجرة غير الشرعية الذين يؤيدون بناء جدار على الحدود المكسيكية. وبحسب استطلاعات الراي يتقدم بايدن ب 4,0 نقاط مئوية .

جورجيا

رغم حصول ترامب على أصوات 16 ناخباً رئيسياً في جورجيا عام 2016، تشير أحدث استطلاعات الرأي إلى تأخره قليلاً عن جو بايدن (الذي يتفدمه ب 1.2 نقطة مئوية) الذي يعتمد على أصوات المجتمع الأسود الكبير (32 بالمئة من السكان) والناخبين في المناطق الحضرية الديمقراطيين تقليديا ، وهنلك هدف آخر للمرشحين في هذه الولاية هو النساء البيض من سكان الضواحي الثرية.

آيوا

فاز ترامب في هذه الولاية الزراعية المتدينة ذات الكثافة السكانية المنخفضة والأغلبية الساحقة من البيض ، لكن من الممكن أن يصوت الناخبون الستة لجو بايدن، الذي يتقدم بـ 1.2 نقطة عن الرئيس، وذلك بسبب الحرب التجارية مع الصين والبرازيل والأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا.

أوهايو

تعتبر أوهايو من الولايات المتنوعة ديمغرافيا وسياسياً. وتحوز على ثمانية عشر ناخباً ، فقد انتصر ترامب فيها عام 2016 بفارق ثماني نقاط عن طريق اجتذاب الديمقراطيين المحبطين، والذين يحاول بايدن إعادتهم إلى معسكره ، ولكن بالرغم من وعوده "ترامب" فانه لم يخلق وظائف في هذه الولاية التي تعاني من أزمة اقتصادية والوضع مقلق بالنسبة للمزارعين. وبحسب استطلاعات الراي يتقدم بايدن ب 6 نقاط مئوية .

الخلاصة

فاز ترامب في الانتخابات الرئاسية عام 2016 ، بنسبة ضئيلة بالولايات الست الكبرى الحاسمة: (فلوريدا وبنسلفانيا وميشيغان ونورث كارولينا وويسكونسن وأريزونا).
ولكنه بالمقابل خسر في التصويت الشعبي أمام هيلاري كلينتون .

وحصل ترامب على 63 مليون صوت أو 46.1٪ من أصوات الناخبين، في حين حصدت كلينتون أصوات 65.8 مليون ناخب أو 48.1٪ من أصوات الناخبين.

وقد أثار فوز ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية السابقة شكوكا غير مسبوقة تتعلق بإمكانية الوثوق باستطلاعات الرأي.

فقبل ايام على انتخابات الثالث من نوفمبر، يتقدّم الديموقراطي جو بايدن على الرئيس الجمهوري "ترامب" بتسع نقاط مئوية وذلك على الصعيد الوطني، لكن في امريكا ، يفوز المرشحون بالبيت الأبيض عن طريق الهيئة الناخبة، لا التصويت الشعبي.

وختاما ، ليس مستبعدا إمكانية أن تشهد الانتخابات الرئاسية القادمة تحوّلات كثيرة ، إذ أن نتيجة الانتخابات الرئاسية السابقة في 2016 حُسمت على الأرجح في اللحظات الأخيرة.

اسرار البيت الابيض..عالم الرؤساء الامريكيين



وفقاً للدستور الأمريكي فان رئيس الولايات المتحدة هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وهو أيضاً رئيس السلطة التنفيذية لكل فروع الحكومة الفيدرالية والقائد الأعلى للجيش الأمريكي. يعد منصب الرئيس هو أعلى سلطة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القوة والنفوذ.

ولطالما كانت أوقات الرؤساء الامريكيين في العمل والكيفية التي يمارسون بها مهامهم اليومية محل غموض ، ولكن ظهرت لاحقا شهادات من مذكرات ومقابلات صحفية لهؤلاء الرؤساء - بعد انتهاء فترة رئاستهم - وايضا شهادات للمسؤولين الذين عملوا مع هؤلاء الرؤساء ، حيث اطلعوا العالم على بعض ما كان غامضا في هذا الجانب .

وهنا لكي نتعرف على بعض اسرار البيت الابيض واسرار شاغليه من الرؤساء لا يسعنا الا ان نذكر اخر اربعة رؤساء فقط ، ومنهم الشاغل الحالي للمنصب ، وذلك فيما يلي :

دونالد ترامب

ينعزل داخل غرفته ابتداء من الساعة السادسة مساء، وإصراره على تركيب ثلاث شاشات تلفزيون بالغرفة لمشاهدة ثلاث قنوات في وقت واحد، ويسهر حتى الصباح .

أن ترمب يعتريه خوف قديم من أن يُسمم، وكانت طريقته لمواجهة هذا التهديد المتوهم هو أن يأكل من المطاعم التي لا تعرف متى يطلب طعامه، وأن مأكولاتها جميعها جاهزة قبل الطلب تقريبا، وهو يفضل أن يأكل من سلسلة مطاعم ماكدونالدز.

لا يحب القراءة ، ويفتقر إلى الصبر والفضول والوعي الذاتي ليكون قارئا، ولهذا السبب يعرف المساعدون والمستشارون أن أفضل طريقة لإيصال الأفكار المعقدة إليه هي الصور والرسوم البيانية..

ولكنه يقرأ فقط - عندما يبدا يومه - صحف (نيويورك تايمز ونيويورك بوست ووول ستريت جورنال وواشنطن بوست)، ولا يستعرض ولا يقرأ ما في الإنترنت، باستثناء ، نشاطه على موقع تويتر.

واتصالاته الهاتفية تبدأ عند الساعة 06:30 صباحا وتتواصل حتى الساعة 11:00 ليلا .

اوباما

يتمتع اوباما بمقدرات لغوية مدهشة ، ..وهو من أكثر الرؤساء المعاصرين بلاغة ومقدرة على التخاطب ..

اعتاد باراك أوباما بدء يومه حوالي الساعة 9:00 أو 10:00 صباحا ، بعد ممارسة التمارين اليومية الصباحية . ودائماً ما كان يعود إلى مقر الإقامة لتناول العشاء مع عائلته .

وقد اعتادا الاطلاع على الإحاطات الإعلامية في وقت مبكر من الصباح.

وهو أول رئيس يحصل على نسخة إلكترونية من الإحاطة الإعلامية على جهاز لوحي "iPad" حتى يتسنى له قراءتها ، بعد وقت قصير من الاستيقاظ ، قبل وصوله إلى البيضاوي .

وان أحد الطقوس الرئاسية توضح علاقته الخاصة بمساعديه ، ففي كل مساء وقبل توجه أوباما إلى الطابق العلوي حيث يقيم ، يسلمه أحد مساعديه ملفا مليئا بالتقارير والمذكرات والإحصاءات حول سير العمل في جميع أنحاء الإدارة.

في اليوم التالي يسلم أوباما الملف وقد كتبت على حواشيه مطالب الرئيس بالمزيد من المعلومات أو الاجتماعات ، إلى التصرف في محتوياته.

وكان لدى باراك أوباما ما يعرف بعادات "بومة الليل" وكان معروفاً فى بعض الأحيان بالبقاء حتى الساعة 01:00 أو 02:00 بعد منتصف الليل .

جورج دبليو بوش

كان يفضل بدء يومه في المكتب البيضاوي مبكرا حيث تبدأ انشطته المكتبية في الساعة 06:45 صباحا. وبالمقابل كان ينام باكرا .

تعرض "بوش" لاكتئاب شديد في مرحلة شبابه ، وكان رد فعل للأزمة التي أصابت شركته النفطية أواخر الثمانينيات. وهي فترة بدا خلالها عليه إدمان الخمر وتعاطي الكوكايين.

استطاع بعد سن الثلاثين اتخاذ قرارات صارمة للتكفير عن حياته اللاملتزمة دينياً في صباه، فأعلن تركه الكحول واتباعه لمذهب الكنيسة الإنجيلية التي عززت فيه شعور الرجل المخلص الذي يتبع تعاليم الرب. وكان دائما يقول جملته الشهيرة "أؤمن أن الرب أرادني أن أكون رئيسا".

لقد كانت نقطة الضعف في شخصيته تكمن في عجزه عن تخطي ظل أبيه ، وتأثيره وفشله في تخطي سطوة هذا الأب وبناء هوية مستقلة عن ابيه .

وكان معروفا – في فترة رئاسته - ان نائبه "ديك تشيني" يتدخل في كل شي ، وكان مهيمناً تماماً على افكاره وقراراته .

بيل كلينتون

وصل كلينتون إلى سدة الرئاسة عقب سلسلة من المقامرات. فقد قامر بالحصول على تمويلات لحملته الانتخابية بصورة ملتوية، وظهرت أخيراً دلائل على تلقّيه مساعدات خارجية بهذا الشأن.

ونجاح مقامراته جعل المعلقين يصفونه بالقدرة على استغلال الثغرات في نظام فاسد. ومقامراته في المجال المالي، وديونه الكثيرة ، بالاضافةاً لمغامراته النسائية المتكرّرة ، واشهرها " فضيحة ليونسكي".

يمتاز كلينتون بأنه مساير ومتعاون أكثر منه صاحب شخصية وحيوية، مع مسحة تفاؤل مهيمنة على سلوكه.

اما زوجته هيلاري كلينتون فقد احتاج عدة مرات لتدخّلها لإنقاذه. بدءاً من منصبه كحاكم ولاية، مروراً بفترة ترشيحه، وايضا بفضيحة وايت ووتر غيت، وفضائح تمويل الحملة الرئاسية، وصولاً إلى الفضائح الجنسية.

وفي النهاية ، على مدار العقود الطويلة دأب رؤساء امريكا السابقين على كتابة مذكراتهم، بعضهم اكتفى بسرد الفترة التي حكم فيها ، وآخر اتخذ من الكتابة ذاتها مهنة له بعد التقاعد ، فكتب أكثر من كتاب يعبر عن أفكاره السياسية.

فتجربة الرئاسة ليست متاحة للجميع، قليلون هم من يستطيعوا الوصول إلى منصب الرئيس، يعرفون كواليس الحكم ويكونوا هم أصحاب القرار، يرون ويسمعون كل ما يدور في الغرف المغلقة، هم أنفسهم جزء مما يحدث، وقتها تصبح الكتابة مهمة ، ويكون القراء بالملايين.

اقوى اللوبيات (الغير سياسية) تأثيرا في امريكا



اللوبي او جماعات الضغط : هي عبارة عن جماعة قانونية منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة، يجمع بين أفرادها مصالح مشتركة وتنشط فى سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة وفي مقدمتها أسلوب الضغط .

وتلعب اللوبيات دورًا محوريًا وهامًا في الحياة السياسية الامريكية ، حتى بات معروفًا بأن لوبيات الضغط القوية هي المُتخذ الحقيقي للقرارات وهي التي تصنع السياسة

الامريكية .وتقوم فكرة عمل "اللوبي" على الحصول على تمويل من جانب شركة أو مجموعة شركات من قطاع واحد أو دولة معينة من أجل الترويج لوجهة نظرها والدفاع عنها أمام الرأي العام الأمريكي وصناع القرار، ويتولى "اللوبي" من جانبه التواصل مع مؤسسات الإعلام الأمريكي ومع صنّاع القرار في واشنطن وأعضاء الكونغرس لدفعهم نحو دراسة مشاريع قوانين بعينها وإظهار محاسنها أو عيوبها.

ولمعرفة ماهية هذه اللوبيات وحجم التاثير الذي تصنعه والدور البارز الذي تؤديه ، واليات عملها ، لابد لنا ان تدرس هذه اللوبيات كل على حدا ، وذلك فيما يلي :

شركات التعدين

يعد لوبي شركات التعدين من أقدم اللوبيات في امريكا، وتحتل شركات التعدين مكانة خاصة في دعم الاقتصاد الأمريكي خاصة في مجال صناعة الحديد والصلب، التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي، هذا بالإضافة إلى شركات استخراج الفحم .

ولعب لوبي التعدين دورا هائلا في التأثير على الكونجرس حول سن القوانين الخاصة بصناعات الفحم الحجري وكذلك "الفحم النظيف" وخفض انبعاثات الكربون، إلى جانب تعديل قوانين العمل الجماعية في القطاع.

شركات النفط

يعد لوبي الشركات النفطية أحد أقوى اللوبيات ، ويتولى الدفاع عن مصالح تلك الشركات الكبرى التي تمتلك أصولا وعمليات حول العالم، وتشير بعض التقارير إلى توسع دور هذا اللوبي سياسيا وبيئيا أيضا.

وتسيطر شركات "إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو، وهاليبرتون للطاقة، وأنوكال للنفط" على هذا اللوبي تماما، وتتبع قوتها من أن مسألة الطاقة تحتل مرتبة كبرى في أولويات الأمريكيين .

شركات المال والأعمال والبنوك الأمريكية

تعد هذه الشركات مصدر قوة وتأثير كبير في السياسة الأمريكية، ولديها نفوذ هائل من خلال هيمنتها على الاحتياطي الفيدرالي ، والتي تسيطر من خلاله على السياسة النقدية للبلاد وبالتالي تسيطر على السياسة النقدية للعالم .

ولوبيات المال ، تمارس نشاطها في الميدان الداخلي والخارجي ، وتتسم نشاطاتها بأنها لا ترتبط ببلد أو وطن بل ترتبط تلك اللوبيات بوجود الشركات العابرة للقارات متعددة الجنسيات التي هي شركات عملاقة ورأس مالها ومركزها الأساسي داخل الدول الكبرى مثل أمريكا واليابان .

شركات التكنولوجيا

أصبحت شركات التكنولوجيا الأمريكية المتمركزة في وادي السليكون، أكبر مجمع صناعي للتكنولوجيا في العالم ، وتعد بمثابة مركز قوة وتأثير كبير على

القرار في امريكا ، وأصبحت شركات مثل مايكروسوفت وجوجل وآبل وفيسبوك مؤثرة في كل ما يجرى في أمريكا والعالم .

وتعد التكنولوجيا من أهم أدوات واشنطن لغزو العالم والسيطرة عليه، والجميع يستخدم منتجات التكنولوجيا الأمريكية سواء الهارد وير أو السوفت وير.

شركات السلاح

تحتل امريكا المرتبة الأولى عالميا في تصنيع وتصدير الأسلحة وتسيطر على نحو ٣٤٪ من صادرات السوق العالمية للسلاح ، لذلك يعد لوبي الأسلحة وشركاته المتعددة من أكبر جماعات الضغط وأكثرها نفوذا ، ودائما ما يأتمر الرئيس بأوامرها ، ويشجع صناعة الأسلحة وتوزيعها بل وأحيانا يشعل الحروب من أجل إرضاء شركاتها .

ومن أبرز تلك الشركات "لوكهيد مارتن" ، وعملاق صناعة الطائرات بوينج ، وجنرال ديناميكس ، ثم شركة رايثيون .

ونجحت "الرابطة الوطنية الأمريكية للسلاح"، (التي تضم في صفوفها نحو أربعة ملايين عضو) في مواجهة كل المساعي الرامية لفرض قيود على السلاح .

وتقدم شركات السلاح مبالغ هائلة للأحزاب السياسية المتنافسة على قيادة البيت الأبيض وكل شركة تدفع بمرشحها الذى يفترض فيه أن يفتح الأسواق أمامها ويسهل تصريف منتجاتها العسكرية.

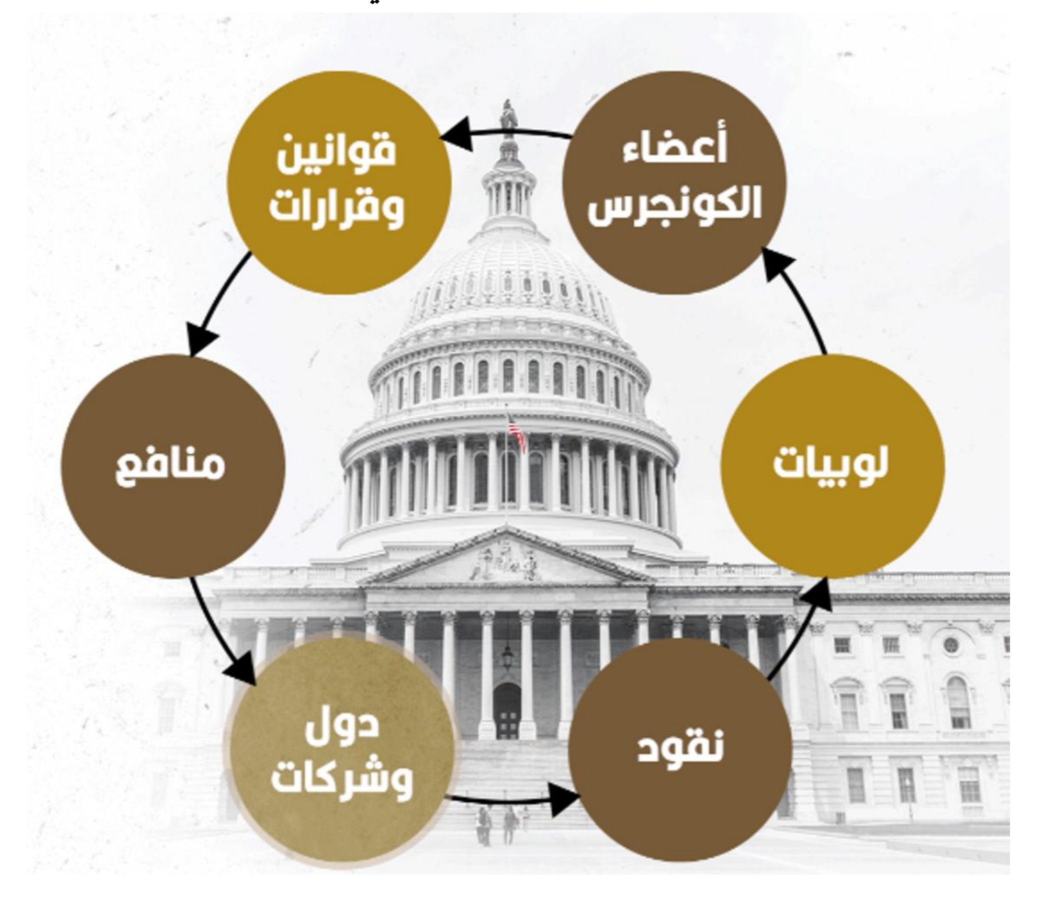
الخلاصة

كثيرا ما يتشابك عمل "اللوبي" مع عمل شركات الإعلان ومكاتب المحاماة ومؤسسات الأبحاث والاستشارات، ولذلك فإن المهمة ليست سهلة، فإقناع أعضاء الكونغرس بقضية ما أمر يتطلب الكثير من الدقة، خاصة وأن عضو الكونغرس مسؤول في وقت لاحق أمام ناخبيه الذين قد يحاسبونه في الانتخابات التالية بحال اتخذ خيارا سيئا ، ونظرا للعدد الكبير من اللوبيات وكذلك تشعب عملها وإمكانية انحرافها باتجاه الضغط على أعضاء الكونغرس بطرق غير قانونية .

وتبرز في اللوبيات الأمريكية تلك الخاصة بشركات صناعات التعدين، التي كان لها دور كبير في القوانين الخاصة بصناعات الفحم الحجري ، إلى جانب تعديل قوانين العمل الجماعية في القطاع ، كما يبرز دور لوبي الصناعات العسكرية الذي تتصدره شركات مثل لوكهيد مارتن وبوينغ، والذي يعمل على تشجيع المبيعات للأسلحة والمعدات العسكرية.

ولوبي الشركات النفطية هو أيضا أحد أقوى اللوبيات في أمريكا، ويتولى الدفاع عن مصالح تلك الشركات الكبرى التي تمتلك أصولا وعمليات حول العالم، وتشير بعض التقارير إلى توسع دور هذا اللوبي سياسيا وبيئيا أيضا.

اشهر اللوبيات السياسية في امريكا



لا شك ان جماعات الضغط او اللوبيات - كما اصطلح على تسميتها - في امريكا لها حضور بارز في الحياة السياسية الامريكية ، فلكل فئة او جماعة تسعى وراء مصالح عرقها او دينها او جاليتها .

وتمارس التاثير السياسي على السلطة السياسية الامريكية من خلال الضغط على الادارات الامريكية المتعاقبة بواسطة اصدار قوانين واقرار سياسات او من خلال الكابيتول هيل (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) لدفعهم لاصدار تشريعات ، والضغط احيانا على السلطة التنفيذية نحو تبني قضية ما او دفعها نحو توجه معين .

ولمعرفة ماهية هذه اللوبيات وحجم التاثير الذي تصنعه والدور البارز الذي تؤديه ، والیات عملها ، لابد لنا ان تدرس هذه اللوبيات كل على حدا ، وذلك فيما يلي :

اللوبي اليهودي

اللوبي اليهودي او الاسرائيلي : هو مصطلح يستخدم لوصف النفوذ اليهودي المنظم ، او لوصف مجموع ما يقارب 34 منظمة يهودية سياسية في امريكا تقوم بجهود منفردة ومشتركة من أجل مصالح جاليتها ومصالح دولة إسرائيل .

واشهر هذه المنظمات هي : "رابطة مكافحة التشهير" و"اللجنة اليهودية الأمريكية"و"هداسا" وبالطبع المنظمة الشهيرة "أيباك" .

واللوبي الاسرائيلي يضم بين اعضاءه اشخاص غير يهود ، وابرز اعضاءه "المسيحيين المتشددين بالدفاع عن اسرائيل" .

وهذا اللوبي مؤيد بشد لإسرائيل ، وهو اقوى لوبي سياسي في امريكا .

اللوبي الأرمني

يتكون هذا اللوبي من العناصر الأرمنية التي سبق أن هاجرت إلى امريكا ، فقد كان هذا اللوبي خلال فترة الحرب الباردة يدعم توجهات واستقلال وتحرير أرمينيا من السيطرة السوفييتية ، ولاحقاً لعب دوراً هاماً في دعم توجهات حكومة أرمينيا ، خلال فترة الصراع الأرمني – الأذربيجاني.

وتُعد جماعات الضغط الأرمنية أو اللوبي الأرمني على مستوى العالم قوة لا يستهان بها ، فقد كان هذا اللوبي صاحب الفضل الأول في التعريف بقضية الأرمن واكتساب هذا التعاطف العالمي .

ويشكل الأرمن جالية كبيرة في أميركا ، ولهم الكثير من الجمعيات مثل «اللجنة الوطنية للأرمن بأميركا» ، وهي أكبر منظمة أرمنية في أميركا .

اللوبي اليوناني

يتكون هذا اللوبي من المهاجرين من ذوي الأصول اليونانية ، وقد ظل هذا اللوبي ناشطاً خلال فترات الصراع التركي – اليوناني حول جزر بحر إيجة ، وأيضاً خلال جولات الصراع القبرصي بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين .

ويضم هذا اللوبي الرابطة التقدمية اليونانية الهيلينية التعليمية ، والمعهد الهيليني الأمريكي ومجلس القيادة الأمريكية اليونانية.

اما اخر ادواره فقد اضطلع بدور كبير في قرار الكونغرس الأمريكي وقف تسليم طائرات الشبح إف 35 لتركيا .

اللوبي الايرلندي

ان الايرلنديون الأميركيون قد تمثلوا في المجالس التشريعية ، على المستويين المحلي والاتحادي، منذ أمد طويل .

والرئيس الامريكي السابق "بيل كلينتون" ، اختبر بنفسه خلال عملية اختيار المرشح الرئاسي ضمن الحزب الديموقراطي عام 1992 مدى النفوذ الايرلندي الأميركي في عدد من الولايات المهمة في الشمال الشرقي للبلاد وفي كاليفورنيا. فقد تمكنت المجموعات الايرلندية الأميركية من الاستحصال على وعد منه بدور أميركي فاعل في الأزمة الايرلندية مقابل تأييدها له. وقد تشكلت لهذا الغرض لجنة عمل سياسي ايرلندية اميركية تابعت الوعود الانتخابية وعملت على تحقيقها.

الخلاصة

وفقاً للسياسي الكبير "زيغنيو بريجينسكي" يعتبر اللوبي الأرمني إلى جانب اللوبي اليهودي واليوناني جماعات الضغط الأكثر تأثيرًا من أي جالية أخرى على السياسة الأميركية.

واذا اردنا - على سبيل المثال - قياس تاثير اللوبيات فان اللوبي اليهودي هو الحاضر الابرز ، فان كل من ينتقد أعمال إسرائيل أو يقول أن المجموعات الموالية لإسرائيل لديها تأثير كبير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، - وهو التأثير الذي تحتفي به منظمة "الإيباك" - يضع نفسه في موضع الاتهام بمعاداة السامية.

بالرغم من أن الإعلام اليهودي او المتحالف معه يشير إلى ان هناك لوبي إسرائيلي في أمريكا. بمعنى أخر يتفاخر اللوبي اليهودي بنفوذه، ثم يهاجم أي شخص يلفت الانتباه إليه.

وبالنهاية ، ان تاثير اللوبيات العربية - ان جاز لنا نطلق ذلك - في امريكا لا يكاد يذكر ، رغم مصالح العرب الهائلة مع دولة تقود العالم من اقصاه الى اقصاه ، فهم لا

ينقصهم المال او حجم تشابك المصالح معها ، ولكن غياب الارادة كان الفاعل الوحيد

.

غولدمان ساكس.. بنك يحكم أمريكا وأكثر!



غولدمان ساكس : هي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تعدّ من أشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم، يقع مقرها في مبنى غولدمان ساكس الرئيسي، في شارع 200 غرب مانهاتن السفلى في مدينة نيويورك.

وتعمل في أكثر من 30 دولة ولديها 6 فروع إقليمية وأكثر من 100 مكتب و 35,000 موظف، ولديها أكثر من 850 مليار دولار أمريكي من إجمالي الأصول .

وكثيرا ما يتولى مديرون سابقون في مصرف «غولدمان» مناصب محورية في عالم الاقتصاد والسياسة الأمريكية.

فقد كان رئيس البنك المركزي الأمريكي "ويليام دودلي" كبير اقتصاديي مصرف «غولدمان» قبل أن يتولى منصبه الحكومي .

فقد كان روبرت روبن، الذي كان أحد أبرز صناع القرار في «غولدمان»، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون ثم لدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وحامت حول البنك شبهات بالفعل عام 2008 خلال الأزمة المالية العالمية، بأنه استفاد من علاقاته الوثيقة بالبنك المركزي الأمريكي، وذلك عندما أعتمد وزير المالية آنذاك؛ هنري «هانك» بولسون، والذي كان من قبل رئيسا لمصرف «غولدمان»، حزمة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار من أجل إنقاذ بورصة وول ستريت وبنوكه، .

وتم من خلال هذه الحزمة دعم العديد من البنوك وشركات التأمين آنذاك ومن ضمنهم مصرف «غولدمان».

وأدى هذا النفوذ الواسع للبنك في عالم الاقتصاد والسياسة إلى وصف البنك من قبل بعض المراقبين بأنه «حكومة ساكس».

ومن الملاحظ أن هناك حضورا واضحا في كل مكان للمصرف في عالم المال في العالم، فقد تم اختيار ماركوس شينك، الذي كان يعمل سابقا في مصرف «غولدمان»، ليكون المدير المالي لمصرف «دويتشه بنك» الألماني العملاق في عام 2015 .

كما أن "باول أخلايتنر" المدير التنفيذي السابق لفرع «غولدمان ساكس» في ألمانيا، تولى منصب رئيس مجلس إدارة مصرف «دويتشه بنك» الألماني.

وأيضا الإيطالي "ماريو دراغي" رئيس البنك المركزي الأوروبي، ثاني أهم بنك في العالم بعد المركزي الأمريكي، كان مسؤولا سابقا في مصرف «غولدمان ساكس» .

تبدأ قصة علاقة «غولدمان ساكس» بالسياسة الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين، حين كان «سيدني واينبرغ» موظفًا متواضعًا في الشركة، لكنه ترقى بسرعة بسبب قدراته على التواصل وربط العلاقات.

أصبح «واينبرغ» صديقًا شخصيًّا لحاكم نيويورك في ذلك الوقت «فرانكلين روزفلت»، بعد فترة قصيرة صار «روزفلت» رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، واستعان بـ«واينبرغ» لإنشاء «مجلس استشارات الأعمال»؛ وهو قناة يستطيع رجال الأعمال التواصل من خلالها مع صُنَّاع القرار والتأثير عليهم وتوجيه سياساتهم.

بحكم عمله في «غولدمان ساكس».

أسهم «واينبرغ» بعد ذلك في تكثيف جهود القطاع الصناعي الخاص في الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية، كما جمع التبرعات لحملة «أيزنهاور» ، واختار بنفسه وزير المالية لحكومته، وهو ما يدلنا على حجم تأثير هذا الرجل منفردًا على السياسة الأمريكية.

لا يزال «مجلس استشارات الأعمال» قائمًا إلى اليوم على مسافة قصيرة من البيت الأبيض. ومع أن اسمه تغير بشكل طفيف ليصبح «مجلس الأعمال»، إلا أن حضوره السياسي لم يتغير تقريبًا، فقد دعا أوباما المجلس لاجتماع في البيت الأبيض خلال العام الأول من رئاسته، كما التقي المجلس مجددًا مع ترامب وصُنَّاع السياسة الحاليين في أول أعوامه داخل البيت الأبيض.

ويمكن تصوُّر الحجم الحالي للعلاقات فقط بمعرفة التشابكات الواسعة بين هذه المؤسسات.

فعلى سبيل المثال؛ من بين أعضاء «مجلس الأعمال» حاليًا نجد «لويد بلانكفاين» المدير التنفيذي لـ«غولدمان ساكس» ، و«ركس تيرلسون» ، المدير التنفيذي لعملاق البترول «إكسون موبيل» الذي أصبح مؤخرًا وزيرًا للخارجية في حكومة ترامب ثم استقال ، بالإضافة إلى «جيفري بيزوس» ، مؤسس موقع «أمازون» .

في أواخر 2015 عام غرَّد السيناتور"بيرني ساندرز" عبر «تويتر» قائلًا : " في العام المقبل ، سيأتي أربعة من أصل 12 من رؤساء البنوك الفيدرالية من مؤسسة واحدة : (غولدمان ساكس)».

والبنوك الفيدرالية هي البنك المركزي لأمريكا ، وهو مقسَّم إلى 12 بنكًا بحسب الإقليم .

ويُعلِّق رئيس «غولدمان ساكس» السابق على ذلك بقوله إن موظفي الشركة موجودون في كل سوق كبير: «انظر إلى حجم رأس المال وحجم ميزانيتنا وعدد موظفينا ، شيء هائل» ، وجاء تعليقه هذا مباشرة بعد تركه منصبه من أجل تولي رئاسة «المجلس الاقتصادي الوطني» بتكليف من دونالد ترامب.

تحاول «غولدمان ساكس» المشاركة في أنشطة خيرية أوسع لمحو الصورة السلبية ، التي اقترنت بها في الوعي السياسي الأمريكي، ويأتي هذا الإتجاه خصوصًا بعد إتهامها بالتزوير عام 2010 ، إثر لجوئها للمضاربة في سوق العقارات للتربُّح من الأزمة الاقتصادية عام 2008.

لكن يبدو أنها تحولت بالفعل إلى رمز للجشع والشر في الولايات المتحدة؛ نتيجةً لكل

هذه العوامل، مضافةً إلى النبرة المتصاعدة ضد المال السياسي.

و يبدو أن سوء السمعة قليل التأثير، أمام تشابك هذه الإمبراطورية المالية مع النظام السياسي، وفي المطاف الأخير، عندما يضطرب الاقتصاد، تسارع الحكومة إلى إنقاذ تلك المؤسسات على حساب المواطن العادي .

هذه السمعة هي التي جعلت المؤسسة في النهاية مصدرًا دائمًا لرجال السياسة ووزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية في أمريكا، لكن كما جرت العادة، يتغير الرؤساء تظل «غولدمان ساكس» كما هي!!

"أيباك".. المنظمة التي سيطرت على امريكا



رغم أن اليهود الأميركيين لا يشكلون أكثر من 3٪ من سكان الولايات المتحدة، فإن نفوذهم كبير داخل مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية، وذلك من خلال لوبي صهيوني (أو إسرائيلي أو يهودي) منظم ومؤثر.

يتكون هذا اللوبي من عشرات المنظمات التي تعمل بنشاط على توجيه السياسة الخارجية الأميركية، لتحقق مصالح دولة إسرائيل، ولتنسجم مع سياستها، وبخاصة تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولا يضم اللوبي الصهيوني يهودًا أميركيين فقط، بل يضم في صفوفه أيضا العديد من المتشددين المسيحيين، الذين يؤمنون بأن قيام دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948 هو جزء من نبوءات التوراة والإنجيل، والتي تعتبر مقدمة لعودة المسيح إلى الأرض منتصرا.

ان إحصائيات ودراسات لنفوذ اليهود في امريكا فتقول انهم يشكلون أكثر من 20٪ من من أساتذة الجامعات الكبرى في أمريكا ، وحوالي 50٪ من أفضل 200 مثقف في أمريكا وحوالي 60٪ من كتاب ومنتجي أفضل وأقوى الأفلام والمسلسلات الأمريكية هم أيضًا من اليهود، ناهيك عن الصحف والمجلات والقنوات الفضائية وكبرى شركات النفط والتكنولوجيا.

كل هذه الإحصائيات تدل على نجاح اللوبي اليهودي بفرض نفسه كلاعب أساسي في السياسة الأمريكية، من خلال تغلغله الواضح في مختلف مناحي الحياة في المجتمع الأمريكي وتحكمه بها.

وتعود الأيام الأولى لجماعات الضغط الصهيوني إلى أوائل القرن العشرين، ولكن هذا الضغط أصبح مثمرًا حقًا خلال رئاسة هاري ترومان، حين قامت هذه الجماعات بالضغط على البيت الأبيض لدعم تقسيم فلسطين.

وهناك عدد كبير من المنظمات والمؤسسات اليهودية - الأميركية المختلفة ، تمارس عمل اللوبي ، وعلى مستويات متعددة، كرابطة مكافحة التشهير، ورابطة اليهود الإصلاحيين في أميركا ، ومنظمة جي ستريت .

ولكن عندما يُقال اللوبي الإسرائيلي، فإنّ أوّل ما يتبادر الى الذهن هو اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك)، المعروفة بما لها من تأثير على أعضاء الكونغرس والسياسة العامة الامريكية .

وسنتناول بشرح مختصرعن "ايباك" وادواها ومظاهر نفوذها وذلك فيما يلي :

تتربع أيباك على عرش جماعات الضغط اليهودية في واشنطن ، وتضم في عضويتها أكثر من مائة ألف عضو غالبيتهم من اليهود ومن المسيحيين الصهيونيين. وتدعم "إيباك" شبكة تضم أكثر من 70 منظمة يهودية تابعة لها. وشبكة من 17 مكتبًا إقليميًا ، وتقدر قيمة ميزانية إيباك السنوية بـ40 مليون دولار .

ولا تساهم "إيباك" بشكل مباشر في الحملات السياسية ، فهي تفرض سيطرتها الكاملة على أعضاء الكونجرس وتمول الكثير من حملاتهم سواء كانوا ديمقراطيين أو جمهوريين، واي رئيس ساكن للبيت الابيض لا يمكنه اغفال رأيها وخاصة في مواضيع تخص امن اسرائيل .

واذا اردنا الجديث عن نفوذها وسطوتها ، فقد نجحت (ايباك) في إسقاط عدة اعضاء كونغرس أو افشالهم في الانتخابات حال قيام هؤلاء بدعم دولة عربية أو دعم القضية الفلسطينية .

وكان ستيفن روزن، مدير شؤون السياسة الخارجية السابق لـ "أيباك" ، قد تفاخر في مقابلة أجراها معه جيفري غولدبرغ من مجلة "نيويوركر" عام 2005، بأن بإمكانه جمع توقيعات 70٪ من أعضاء مجلس الشيوخ على ورقة مناديل فارغة بمجرد أن يطلب منهم ذلك.

وجاءت هذه الواقعة بعد الكشف عن تسجيل صوتي عام 1992 لمحادثة بين رئيس "إيباك" السابق ديفيد شتاينر ورجل الأعمال في نيويورك حاييم كاتز، حيث تفاخر

شتاينر بأنه "أبرم صفقة" مع إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش (الأب) لتزويد إسرائيل بما يقرب من 13 مليار دولار في شكل قروض ومساعدات العسكرية.

وكشف ايضا بانه تفاوض مع حملة الرئيس الأسبق بيل كلينتون الرئاسية من أجل تعيين وزير للخارجية ومستشار للأمن القومي مواليين لإسرائيل.

وتصرح إيباك على موقعها الرسمي على الإنترنت أن مقابلاتها مع أعضاء الكونغرس الأمريكي تتجاوز 2000 مقابلة سنويًا ، تقدم من خلالها تقارير ودراسات استراتيجية عن الشرق الأوسط والعالم ومدى إمكانية الاستفادة من الفرص المتاحة في كل منطقة لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. والتي تثمر عن حوالي 100 تشريع وقانون محاب لإسرائيل سنويًا .

والخلاصة ، ان "إسرائيل" تتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية من خلال مجموعة من المنظمات ومجموعات الضغط المؤثرة على الجهازين التشريعي والتنفيذي من جهة، ومن خلال تحكمها بمفردات الحوار السياسي المتعلق ب"إسرائيل" عبر وسائل الإعلام الرئيسية من جهة أخرى. ولا يسعنا ان نغفل السيطرة اليهودية على معظم وسائل الاعلام الامريكية ، من صحف ووكالات انباء ومجلات ومحطات تلفزيون وراديو وايضا سيطرتهم على معظم شركات السينما في هوليوود ، فقد اصبحوا الحارس الوحيد تقريبا على عقل المواطن الامريكي .

وأيضاً من خلال تحالفها مع الأصوليين المسيحيين المتصهينين الذين ينعمون بدورهم بوزنٍ وتأثير سياسيين كبيرين في الحياة الأمريكية.

وجوهرة العقد هنا بالطبع هي إيباك، وهي رأس حربة اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي التي تستطيع من خلال علاقاتها وأموالها أن تعاقب من يعارض "إسرائيل" وأن تكافئ من يؤيدها ، وهي من أقوى مجموعات الضغط المنظمة في واشنطن.

وهذا مجرد مثال أخر على دور اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الأمريكية الذي يؤثر أيضاً بالانتخابات الرئاسية الأمريكية وعملية التعيين في الوظائف العليا في الدولة، خاصة تلك التي تمت بصلة للمنطقة العربية .

ابرز مراكز الابحاث المؤثرة على الاحزاب الامريكية



إن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه ، يرى بوضوح أن مؤسسات ومراكز البحث والتفكير "think tanks" قد أصبحت جزء لا يتجزأ من منظومة صناعة القرار الأمريكي، فمن بين العديد من المؤشرات يبرز الدور الكبير الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي .

وتعتبر الأبحاث والدراسات العلمية الرصينة من أهم الركائز التي يعتمد عليها السياسيون ومتخذو القرارات في دول العالم المتقدم، حيث تساهم في رسم وتخطيط السياسات العامة للدول، وذلك انطلاقاً من قناعة تلك الدول بأهمية دراسة القضايا والمعضلات السياسية بشكل علمي منهجي للخروج من الأزمات .

وفيما يلي سنرصد أبرز واخطر مراكز الابحاث التي تصنع السياسة الامريكية ، ونسلط الضوء على توجهاتها وداعميها ومدى تاثيرها :

معهد بروكينغز :

تأسس المعهد عام 1916 ، ومقره في العاصمة واشنطن ، ويحتل المعهد المركز الأول بين «مراكز الفكر» في امريكا والعالم ؛ ويُعد أحد أكثر مراكز الفكر تأثيرًا في السياسات الأمريكية ، والتوجه العام للباحثين فيه يميل لليبرالية ، وإلى الحزب الديمقراطي .

أسهم معهد بروكينغز في إنشاء الأمم المتحدة ومشروع مارشال ومكتب الميزانية التابع للكونغرس، إضافة إلى دوره في السياسات المؤثرة للإصلاح الضريبي المستند على الخارج وإصلاح الرفاهية والمساعدة الخارجية.

اما رئيس المعهد فهو "جون آلن" ونائب الرئيس التنفيذي فهو الدبلوماسي المعروف "مارتن إنديك". واما المراكز التابعة للمؤسسة فهي : مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط ، مركز بروكينغز الدوحة: مقره في قطر ، المبادرة الأمنية في القرن الـ21 .

اما تمويله ، فقد بلغت ممتلكات مؤسسة بروكينغز بقيمة 258 مليون دولار في نهاية العام 2004. والممولون الأساسيون هم : شركة فورد وشركة غايتس والسيناتور ديان فينشتاين وزوجها ريتشارد بلوم ومصرف أميركا وإيكسون موبايل ومؤسسة ماكآرثر وشركة كارنيغي والحكومة الامريكية والمملكة المتحدة واليابان وقطر والصين.

مؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي :

تأسست المؤسسة عام 1910 ، ومقرها في العاصمة واشنطن ، وهي المؤسسة الفكرية الدولية الأقدم في امريكا ، فقد تاسست على يد "أندرو كارنيغي" بعد تقديمه هبة بقيمة 10 مليون دولار.

وتمتد مؤسسة «كارنيغي» بفروعها الخمسة في واشنطن وموسكو وبيروت وبكين وبروكس . ولا تُحسب المؤسسة على انتماء سياسي بعينه.

وتنشر المؤسسة (نشرة الاقتصاديات الدولية وبرو- إت- كونترا بالروسية وشهرية بصائر الصين بالصينية ونشرة السياسة النووية ومجلة صدى باللغة العربية) .

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية :

تأسس المركز عام 1962 ، ومقره في العاصمة واشنطن ، ويُعد المركز في المرتبة الأولى من بين مراكز الأبحاث الدولية في العالم ، لناحية اهتمامه بالمسائل الأمنية والدولية ، وقد حلّ في المرتبة الرابعة بين عموم مراكز الأبحاث العالمية . ويضم باحثين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري .

ويتضمن مجلس الأمناء كثيرين من المسؤولين الحكوميين السابقين رفيعي المستوى من بينهم : (هنري كسنجر وزبيجنيو برجنزكي وويليم كوهين وجورج آرجيروس وبرنت سكاوكروفت) . كما يضم المجلس شخصيات بارزة في مجالات المال والعقارات والأكاديميا والإعلام.

اما تمويله : فقد كان لدى المركز عائدات بقيمة 33.2 مليون دولار ، للسنة المالية

2012 ، وأنفق المركز 33.1 مليون دولار للعام 2012 .

اما أشهر باحثيه : هنري كسينجر وزبيجنيو برجنزكي وويليم كوهين وجيمس أل. جونز وجيمس أر. تشيسنجر وهارولد براون وجون ألترمان وأنطوني كوردسمان ورايموند دابيوس وأندرو كوتشنز وولتر لاكور وجيمس أندرو لويس

مؤسسة راند :

تأسست المؤسسة عام 1948 ، ومقرها في كاليفورنيا ، وقد بدأت كمشروع مموّل من سلاح القوات الجوية الأمريكية ، ومن ثم قامت شركة فورد بتمويلها بشكل كامل ، وتعمل المؤسسة بالتعاون مع الحكومة الأمريكية ومع حكومات أخرى او مع هيئات دولية او اهلية . وتملك بالاضافة لمقرها في كاليفورنيا 9 مقرات حول العالم، أحدها في قطر . وايراداتها لعام 2019 بلغت 345 مليون دولار أمريكيّ .

ومنذ خمسينيات القرن الماضي، ساعد معهد راند في تغذية القرارات السياسية للحكومة الامريكية بشأن مجموعة من القضايا مثل مواجهة الأسلحة النووية الأمريكية - السوفييتية والثورة الرقمية والعناية الصحية الوطنية.

ومن كبار الباحثين في راند : هنري هاب آرنولد (جنرال في سلاح الجو الأمريكي) وكنث آرو (اقتصادي حائز على جائزة نوبل) وروبرت أومان (عالم رياضيات حائز على جائزة نوبل) وصامويل كوهين (مخترع القنبلة النيوترونية في العام 1958) وأندرو مارشال (إستراتيجي في الشؤون العسكرية) وآلن نيوول (مختص في الذكاء الصناعي) وغيرهم الكثيرين. والجدير ذكره أن 32 حاصلاً على جائزة نوبل، خصوصاً في الاقتصاد والفيزياء، كان لهم علاقة أو ارتباط على نحو ما بمؤسسة راند خلال

تاريخهم المهني.

مجلس العلاقات الخارجية :

تأسس المجلس في عام 1921 ، ومقره في نيويورك وايضا مكتب في العاصمة واشنطن ، ويعد أحد أكثر المراكز تأثيرًا في السياسة الخارجية في أمريكا ، ويقدم استشارات للهيئات الحكومية والاستخباراتية الأمريكية .

والمجلس لا يمكن تصنيفه على أي من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري ، ويتكون من أكثر من 5 000 عضو جلهم من طبقة رجال الأعمال والسياسة. وينشر المجلس مجلة نصف شهرية وهي مجلة الشؤون الخارجية الشهيرة ، ويصدر المجلس المجلة الشهيرة ايضا فورين أفيرز ، والتي تعنى بشؤون السياسات الدولية .

اما تمويله ، فلدى المجلس ميزانية تشغيلية بقيمة 60 مليون دولار ، وهبات تصل قيمتها إلى 300 مليون دولار.

وتاريخيا ساهم باحثوه بصياغة استراتيجية خطة مارشال والحرب الباردة ، ومن عام 1945 الى عام 1972 كان اعضاء هذا المجلس يشغلون 40 - 50٪ من كبار مسؤولي السياسة الخارجية في الادارات الامريكية المتلاحقة .

وفي الختام ، ان ظهور مراكز البحث والتفكير كلاعب مهم في مجتمع صانعي الإستراتيجية الأمريكية ، يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنظمة من المؤسسات في بيئة صنع الإستراتيجية الأمريكية.

وفي هذا السياق يقول الباحث الامريكي ريتشارد هاس :" من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوة."

ويتجلى تأثير هذه المراكز - ومدى خطورتها - على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه كثير من القضايا ، كمشروع مارشال والحرب الباردة وقضايا الشرق الاوسط وعلى راسها القضية الفلسطينية ومحاصرة ايران وحلفائها ، وايضا اكثر دلالة على تاثيرها تغير التوجهات الامريكية نحو الصين في عهد ترامب ، ومحاولة احتوائها بشتى الطرق .

الملخص العام

ان الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري هما القوتان الرئيسيتان اللتان شكلتا السيناريو السياسي للولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر . ومن المثير للاهتمام ، أنه في العقود القليلة الماضية كان الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون يتناوبون باستمرار على رئاسة البلد ، ويظهر هذا الاتجاه أن المجتمع الأمريكي لا يزال منقسماً بشدة حول القضايا الرئيسية.

حيث أصبح الحزبان كبيران ومتنوعان بشكل لافت ، لدرجة أنه من الصعب للغاية فهم مواقفهما الحقيقة بالفعل وتحديد الخط الذي يفصل بينهما بوضوح، فيمكن أن نجد المتطرفين والمعتدلين في كلا الجانبين، وان تطور القضايا الوطنية والدولية غالباً ما يقود الناس إلى تغيير وجهات النظر والاعتبارات حول القضايا الرئيسية، بما في ذلك الهجرة والسلاح وعقوبة الإعدام وزواج المثليين والإجهاض . لذلك رغم أن الرؤى التقليدية للحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري مختلفة تماماً، إلا أن الواقع مبهم إلى حد ما ولا تتعارض مواقفهما بشكل دقيق .

فلسفة

الحزب الديموقراطي: عادة ما يكون الديمقراطيون "يسار" الجمهوريين في العديد من القضايا ، حيث يدعم الديمقراطيون الخدمات الاجتماعية المحلية ولكنهم في الغالب ليسوا عدوانيين في السياسة الخارجية. كونهم ليبراليين ، فإنهم يرتكزون إلى حكومة قوية لتحسين الهياكل الاجتماعية ودعم المساواة والمسؤولية المجتمعية.

الحزب الجمهوري : يناصر الجمهوريون التدخل الحكومي المحدود في القضايا المحلية ، ولكنهم بالمقابل يسعون بقوة للهيمنة على العلاقات الدولية. وهم مؤيدون للجيش ، وموالين للأعمال التجارية ، وموالين للدين ، و يدعون الناس للتمتع بالحريات وتحمل المسؤولية الشخصية عن أفعالهم. وعند تسليط الضوء قليلا على هذا الحزب ، فإننا نجده محافظا اجتماعيًا ، وماليًا من أجل حكومة ضعيفة وسوق حرة قوية (اي الرأسمالية الداروينية) .

الاختلافات العملية

الديموقراطيون : بشكل عام ، يتردد الديمقراطيون أكثر في استخدام القوة العسكرية ضد الدول الأخرى ، ويدعون إلى الزيادات البطيئة في الميزانيات العسكرية. وهم يفضلون تشريع السيطرة على الأسلحة ، بناء على زيادة في عدد عمليات إطلاق النار وعدم مسؤولية بعض أصحاب الأسلحة المدنيين. وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية : يدعم الديمقراطيون علنا الإجهاض وكذلك حقوق المثليين ، حيث يتمتع الناس بحرية الاختيار ، لكن عندما يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام ، يبدو أن اغلبية سياسي الحزب تعارض ذلك. ويفضل الديمقراطيون فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفع وزيادة الحد الأدنى للأجور.

الجمهوريون : يفضل الجمهوريون في الغالب زيادة سريعة في الميزانية العسكرية واتخاذ خطوات متشددة ضد بلدان أخرى مثل إيران. واجراء تعديلات مؤيدة للثاني (الحق في حمل السلاح) ودعم حمل الأسلحة المخبأة في الأماكن العامة. وان أنصار الحزب لديهم مواقف صارمة بشأن الإجهاض ، وحقوق المثليين مع الاعتقاد بأن تقنينهم - هؤلاء المثليين - يفسد النسيج الاجتماعي للمجتمع. وفيما يتعلق بالضرائب ، يبدو أن الجمهوريين يفضلون التخفيض الضريبي للجميع ، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء . تفضل السياسات الجمهورية فرض قيود قوية على الحدود والهجرة المحدودة بدلاً من الديمقراطيين الأكثر انفتاحاً.

الحزب الديمقراطي : في الغالب يمثل الطبقة المتوسطة ، ويحظى بتأييد الأجهزة الإعلامية ، والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة ، ورجال الفكر والفن ، وذوي المهن الرفيعة كالأطباء والمحامين واساتذة الجامعات .

بينما الحزب الجمهوري : فيمثل (الهوامير) أصحاب رؤوس الأموال ، والمؤسسات الصناعية الكبرى ، والمصارف والكارتلات النفطية .

ان الحزب الديموقراطي فيعبر عن استراتيجيته بـ (الترغيب والترهيب) ، ويرى أنه أنهى الحرب في العراق بطريقة مسؤولة ، ووضع تنظيم القاعدة على طريق الهزيمة بمقتل أسامة بن لادن ، وكبح تقدم حركة طالبان ، كما انه وعد الأمريكيين بأن يعمل على إخراج المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية من امريكا ، وانه سيلزم غير الشرعيين منهم بتصحيح اوضاعهم القانونية وتعلم اللغة الإنجليزية ، ويرى أن الإجهاض قرار شخصي ولا ينبغي على الساسة والحكومة التدخل فيه ، كما يرى أن زواج المثليين يحقق المساواة القانونية للأزواج من نفس الجنس ، ويعارض انتشار الاسلحة في البلاد .

بينما الحزب الجمهوري ، يعبر عن استراتيجيته بـ (الحزم والقوة) ، ويقول إن برنامجه يمثل (حزب السلام عن طريق القوة) .

انعكاس الأنتخابات الأمريكية على واقعنا العربي

اعتقد أن سجل السياسة الأمريكية بالنسبة إلينا ، كدول وشعوب عربية ، حافل بالأدلة والبراهين الكافية والكفيلة بالانحياز إلى خانة اللامبالين من نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، لأنّ هذه النتائج باختصار لن تجلب أي فائدة لأوضاعنا العربية ولن تغير من مجرى السياسة تجاه هذه الأوضاع ، فهناك مشاريع أمريكية وخطط ثابتة بالنسبة إلى المنطقة العربية ، كما هي موجودة في الأجندة الأمريكية بالنسبة إلى مناطق أخرى في العالم ، وهذه الخطط والأجندات لا تتغير بين ليلة وضحاها أو من رئيس إلى آخر ، وما علينا سوى الرجوع إلى سجل هذه السياسة الخاص بالمنطقة العربية لنتأكّد بما لا يدع أي مجال للشك من أن نتائج هذه الانتخابات لا تعنينا من قريب ولا من بعيد ، فهذه حقيقة لا تحتاج إلى إثبات ، وإنما السياسة الأمريكية هي التي تثبتها وتؤكدها.

الحمار أم الفيل (شعارا الحزبين الديمقراطي والجمهوري الأمريكيين) ، أيهما أفضل بالنسبة إلى العرب ، فوز مرشحة الحزب الديمقراطي الأمريكي هيلاري كلينتون أم الحزب الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي كانت قد أشغلت بال معظم المراقبين الدوليين وقادة دول العالم المختلفة ، نظرًا إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة تأثير على الساحة الدولية ، إذ لا يختلف اثنان على ضلوع وحضور الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف الأحداث العالمية ، وما تتمتع به من قدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة جعلتها القوة الأعظم في العالم حاليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بداية تسعينيات القرن الماضي ، رغم بزوغ قوى عالمية تشير كل الدلائل على أنها ستشكل المنافس القوي والعنيد للهيمنة الأمريكية ، وتأتي في مقدمة هذه القوى العالمية جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية .

أيهما أفضل بالنسبة إلى العرب؟ في اعتقادي من خلال تتبع السياسة الأمريكية حيال القضايا والأوضاع العربية، فإنّ موقف الإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية تكاد تكون متطابقة تماما في عدم الاكتراث بالمصالح العربية، وأثبت تاريخ الصراع مع اسرائيل ذلك، حيث تناوبت إدارات الحزبين على البيت الأبيض من دون أن يطرأ أي تغيير على هذه السياسة وعلى المواقف الأمريكية من الدول العربية، حتى الرئيس باراك أوباما الذي حل ضيفا في ولايته الرئاسية الأولى على جامعة القاهرة وألقى خطابه السياسي الذي احتوى مواقف «مغايرة» عن مواقف أسلافه من الرؤساء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والنتيجة كانت بان هذا الرئيس لم يفعل سوى تأدية دور سياسي مرسوم من قبل المؤسسات الأمريكية، التي تدير وتخطط للمواقف السياسية.

من السذاجة بمكان اعتقاد أن هناك اختلافا في مواقف الحزبين الأمريكيين المهيمنين على دفة السياسة الأمريكية من القضايا العربية بشكل عام، فالقضية الفلسطينية على سبيل المثال مضى عليها أكثر من ستة عقود، وما يزال «حلها» يراوح مكانه رغم كل المواقف والقرارات الدولية المتعلقة باحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية من قبل اسرائيل، ناهيك عن تصاعد الدور التخريبي الأمريكي في الوطن العربي خلال فترات حكم الحزبين الجمهوري والديمقراطي (فترات بوش الأب والأبن وبيل كلينتون) .

في عهد الرؤساء، بوش وكلينتون، أي في عهدي (الجمهوريين والديمقراطي) دشنت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة في علاقاتها مع بعض الدول العربية، وخاصة تلك الدول التي اعتبرتها أمريكا مشاغبة لسياستها في المنطقة ، فقد شنت حربا تدميرية (اقتصادية وعسكرية) عنيفة ضد هذه الدول، بدءا من العراق الذي تعرض لعملية حصار خانق ، تسببت في انهياره اقتصاديا ومعيشيا، ثم اختتمت بعملية غزو أتت على الأخضر واليابس وحولت العراق إلى ساحة يغرق أهلوها في الدماء كل يوم، ثم

واصلت حربها التدميرية بأساليب أخرى، تارة تحت يافطة «نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان» وتارة تحت ذريعة «تخليص» شعوب هذه الدول من أنظمتها الديكتاتورية والقمعية.

واخيرا ، ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لا يحددها أشخاص الرؤساء ولا حتى الأحزاب، فهناك مؤسسات مرتبطة بمراكز المال في أمريكا تلعب دورا مؤثرا وحاسما في القضايا الحساسة ، على الساحتين الداخلية والخارجية، هذه المؤسسات خاضعة للعقلية الاستكبارية التي لا ترى إطلاقا أي مكان لمصالح شعوب العالم، ومنها بطبيعة الحال شعوبنا العربية، وبالتالي فليس لشعوبنا أي مصلحة على الإطلاق من فوز أو هزيمة أي من المرشحين، وما نسمعه من تصريحات عنصرية متطرفة لدونالد ترامب نجد تطبيقا له في السياسة الخارجية الأمريكية فيما سبق من الادارات الامريكية المتعاقبة ، سواء كانت الادارة التي تاتي جمهورية أم ديمقراطية.

.... نهاية الكتاب.........

المصادر

1) سليم كاطع علي ، خصائص النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية ، المركز الديمقراطي العربي ، 21. أبريل 2018 ، (تاريخ الدخول : 1 / 9 / 2020) : https://bit.ly/31OtoQ

2) ما هو الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين في السياسة الأمريكية؟ ، موقع presmarymethuen.org ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/3bonfhL

3) عاصم علي ، دخلك بتعرف كل الفروقات بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ، دخلك بتعرف ، 29 نوفمبر 2018 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/3lC9D6S

4) لينة ملكاوي ، أوجه الاختلاف بين البرنامجين السياسيين للحزبين الجمهوري والديموقراطي ، موقع قناة الحرة ، 04 أكتوبر 2012 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://arbne.ws/3lygXAt

5) حسن محمد الرملي ، مراحل تكوين النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية ، مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة ، 30/03/2017 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) : https://bit.ly/2EEE9wF

6) ما هو الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين؟ ، موقع العقل السليم ، 2019/10/10 ، (تاريخ الدخول: 31/ 8 / 2020) : 123https://bit.ly/2QDj6N

7) أحمد الراغب ، الديمقراطيون والجمهوريون وجهان لعملة واحدة ، شبكة رصد ، 15 نوفمبر 2016 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) :
https://bit.ly/31JbKyb

8) محمد عابد ، هذه أكثر الشركات إنفاقا للتأثير على البيت الأبيض..من يحكم من؟ ، عربي 21 ، 10 يوليو 2020 ، (تاريخ الدخول : 31 / 8 / 2020) :
6https://bit.ly/2DekYc

9) عاطف الغمري ، أين الفروق بين اليمين واليسار في أمريكا؟ ، جريدة عمان اليوم ، 5 مارس 2019

10) الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9072 ، 30 سبتمبر 2003

11) عبدالله الأيوبي ، بالنسبة إلى العرب.. لا فرق بين كلينتون وترامب ، جريدة اخبار الخليج ، 23 نوفمبر 2016

12) محمد السماعيل ، الفرق بين الحزبين الأمريكيين الديموقراطي والجمهوري ، جريدة اليوم ، ١٨ / ٠٣ / ٢٠١٦

فهرس الكتاب

المؤلف في سطور



مروان سمور - مؤلف وباحث سياسي اردني - حاصل على بكالوريوس علوم سياسية ودراسات دبلوماسية - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عام 1997 ، عمان – الاردن .

مهتم بدراسة : العلاقات الدبلوماسية - العلاقات الدولية - الشؤون الاستراتيجية - قضايا الشرق الاوسط - السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط - الاقتصاد السياسي - الفكر الاسلامي .

ولديه مؤخرا اهتمام وتركيز بالشؤون الصينية ومنطقة شرق اسيا ، ودراسة مسالة صعود الصين وتأثير ذلك على الوضع الدولي القائم .

يكتب في عشرات المواقع والجرائد الاردنية والعربية والدولية .

المؤلف له عشرون كتابا في الاقتصاد والسياسة والادب .

ولديه ابحاث علمية تختص بالاقتصاد والسياسة في بعض مراكز الأبحاث الاقليمية المعتبرة .

للمراسلة وابداء الملاحظات : marwan.samour1971@gmail.com

اعتقد أن سجل السياسة الأمريكية بالنسبة إلينا، كدول وشعوب عربية، حافل بالأدلة والبراهين الكافية والكفيلة بالانحياز إلى خانة اللامبالين من نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لأنّ هذه النتائج باختصار لن تجلب أي فائدة لأوضاعنا العربية ولن تغير من مجرى السياسة تجاه هذه الأوضاع، فهناك مشاريع أمريكية وخطط ثابتة بالنسبة إلى المنطقة العربية، كما هي موجودة في الأجندة الأمريكية بالنسبة إلى مناطق أخرى في العالم، وهذه الخطط والأجندات لا تتغير بين ليلة وضحاها أو من رئيس إلى آخر، وما علينا سوى الرجوع إلى سجل هذه السياسة الخاص بالمنطقة العربية لنتأكّد بما لا يدع أي مجال للشك من أن نتائج هذه الانتخابات لا تعنينا من قريب ولا من بعيد، فهذه حقيقة لا تحتاج إلى إثبات، وإنما السياسة الأمريكية هي التي تثبتها وتؤكدها.